

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٧١٧**

الثلاثاء، ١١ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد غوفين	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسون
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	تونس	السيد الأديب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد مابونغو
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كينغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أوجي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

2003418 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس رئيس دولة فلسطين ذات مركز المراقب إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وباسم المجلس، أرحب بفخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين ذات مركز المراقب، وأطلب من موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعده على طاولة المجلس.

اُصطحب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين ذات مركز المراقب، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحّب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، وبأعضاء وفده.

ينتابني اليوم وأنا أخاطب المجلس شعور عميق بالقلق إذ نشهد تزايد التوترات وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط. لقد ارتفعت التوترات والمخاطر في منطقة الخليج إلى مستويات مثيرة للقلق. وبعد أن رأينا بعض التطورات الواعدة في العام الماضي، نشهد اليوم تصعيدا خطيرا للنزاعات في اليمن وسورية وحتى في ليبيا. وهذا السياق المتقلب لا يؤكد إلا الحاجة إلى حل سياسي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي استمر لفترة طويلة جدا، ولا يزال حاسما لتحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط.

وأؤكد مجددا التزامي الشخصي الكامل والتزام الأمم المتحدة بدعم الطرفين في جهودهما الرامية إلى التوصل إلى حل قائم على أساس دولتين.

وكما ذكرت مؤخرا، فقد تم تحديد موقف الأمم المتحدة في هذا الصدد على مر السنين بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، التي تلتزم بها الأمانة العامة.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في حل النزاع على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية وتحقيق رؤية دولتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧.

هذا هو وقت الحوار والمصالحة والتعقل. وأحث القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على إظهار الإرادة اللازمة لتحقيق هدف السلام العادل والدائم، الذي يجب على المجتمع الدولي أن يؤيده.

وكونوا على ثقة من التزام الأمم المتحدة الكامل بتحقيق سلام عادل وشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس إطارنا المشترك المتعدد الأطراف، الذي حددته قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ويحضر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثلي الشخصي، السيد نيكولاي ملادينوف، هذه الجلسة ليقدم إحاطة إلى المجلس.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام على ملاحظاته.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): في ٢٨ كانون الثاني/يناير، عرضت الولايات المتحدة رؤيتها للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، التي اقترحتها كأساس للمفاوضات بين الطرفين.

وقد رفضت الحكومة الفلسطينية الاقتراح. وأصدرت جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي أيضا بيانين رفضتا فيهما الاقتراح وقالتا إنه لا يفي بالحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته. وقال الممثل السامي للاتحاد الأوروبي إن الاقتراح يحيد عن ''المعايير المتفق عليها دوليا''. كما رفض عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الاقتراحَ خلال مؤتمر القمة الذي عقدوه مؤخرا.

وفي الوقت نفسه، رحب كبار الشخصيات في الحكومة الإسرائيلية بالاقتراح، قائلين إنهم مستعدون لاستخدامه كأساس للمفاوضات المباشرة. وقد أعربت بعض الدول الأعضاء عن أملها في أن يكون الإعلان عن الرؤية فرصةً لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات للمضي في حل قائم على أساس دولتين.

وسياسة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة محددة بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية.

وفي الأيام التي انقضت منذ الإعلان عن الاقتراح، شهدنا للأسف بعض حوادث العنف المتفرقة في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي غزة وحولها. وسيمثل المزيد من التصعيد أو الاستفزازات تطورا مقلقاً. إذ يمكنه جعل الحالة الميدانية معقدة ولن يخدم إلا من يسعون إلى تغذية نزعة التطرف لدى الناس وتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. واليوم، يجب على الجميع إبداء ضبط النفس وإدانة العنف إدانةً واضحة لا لبس فيها كلما وقع.

وعقب صدور الإعلان الأمريكي، تعهد كبار المسؤولين الإسرائيليين بضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية من جانب واحد، بما فى ذلك جميع المستوطنات الإسرائيلية وغور الأردن. وقد أعلنت الولايات المتحدة أنها ستنشئ لجنة مشتركة مع إسرائيل لوضع نسخة أكثر تفصيلا من الخرائط المفاهيمية الواردة في الاقتراح، الأمر الذي بدوره سيتيح لها الاعتراف بقرار إسرائيلي لتطبيق قوانينها في مناطق محددة في الضفة الغربية.

وقد دأب الأمين العام على التكلم علناً ضد الخطوات والخطط الانفرادية للضم. ومن شأن هذه الخطوات، بما في ذلك إمكانية ضم أراض في الضفة الغربية أو تحركات مماثلة، أن يكون لها أثر مدمر على احتمالات التوصل إلى حل قائم على أساس دولتين. وستُغلق الباب أمام المفاوضات، وستكون لها آثار سلبية في جميع أنحاء المنطقة، وستقوض بشدة فرص التطبيع والسلام الإقليمي.

وكما أن الخطوات الأحادية الجانب لن تحل النزاع، ينبغي ألا يلجأ الرافضون للاقتراح إلى العنف. وسيمثل ذلك أسوأ رد ممكن في هذه اللحظة الحساسة. وبدلا من ذلك، فإن المطلوب اليوم هو القيادة السياسية والتفكير الجاد في ما يلزم عمله لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

وآمل أن يشارك المجلس دعوة الأمين العام إلى إيجاد حل تفاوضي للنزاع والحوار البنّاء بين الطرفين. لقد أيدت الأمم

المتحدة منذ وقت طويل حلاً قائماً على وجود دولتين للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

بيد أنه لا يكفي اليوم أن نؤكد من جديد مواقفنا فحسب. إن اليوم هو الوقت المناسب للاستماع إلى مقترحات بشأن كيفية دفع العملية إلى الأمام وإيجاد طريقنا للعودة إلى إطار وساطة متفق عليه بصورة متبادلة يكفل استئناف مفاوضات حقيقية.

ولئن كان من الصعب تصور اتفاق شامل بين الطرفين في ظل الظروف الراهنة، أود التشديد بقوة على أنه يجب علينا تجنب استمرار التحصن في الوضع الراهن. فالاستمرار في المسار الحالي، الوارد وصفه في تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لعام ٢٠١٦ (انظر S/2016/595)، لن يؤدي إلا إلى زيادة تباعد الفلسطينيين والإسرائيليين، وتعميق الاحتلال، وتعريض مستقبل بقاء حل الدولتين للخطر.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاما قويا بالعمل مع الإسرائيليين والفلسطينيين ومع شركائنا الدوليين والإقليميين لتحقيق هدف السلام الدائم والعادل.

وكما قال الأمين العام، لا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا من خلال تحقيق رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس عاصمة لكلتا الدولتين.

وما من طريق آخر لتحقيق هذا الهدف، إلا بالمفاوضات. ولا يوجد إطار آخر باستثناء الإطار الذي يتفق عليه الإسرائيليون والفلسطينيون معا، إطارٌ يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية. وفي غياب مسار موثوق به للعودة إلى المفاوضات، نواجه جميعا خطرا متزايدا لنشوب العنف – العنفُ الذي سيجر كلا الشعبين والمنطقة إلى دوامة من التصعيد لا نهاية لها في الأفق.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للرئيس عباس.

الرئيس عباس: جئتكم إلى مجلس الأمن من قِبَل ١٣ مليون فلسطيني لنطالب بالسلام العادل فقط، لا أكثر ولا أقل. جئتكم اليوم للتأكيد على الموقف الفلسطيني الرافض للصفقة الأمريكية – الإسرائيلية، مدعما بنتائج اجتماعات جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، والتي خلصت جميعها إلى الرفض القاطع لهذه الصفقة. هذا بالإضافة إلى البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وكذلك روسيا والصين واليابان وباقي دول العالم. وأخص بالذكر تصريحات السيد الأمين العام للأمم المتحدة التي التزمت بالمرجعيات الدولية المعتمدة وقرارات الشرعية الدولية.

إن الرفض الواسع لهذه الصفقة يأتي لما تضمنته من مواقف أحادية الجانب ومخالفتها الصريحة للشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، ولأنها ألغت قانونية مطالب الشعب الفلسطيني وحقه المشروع في تقرير مصيره ونيل حريته واستقلاله في دولته، وشرّعت ما هو غير قانوني من استيطان ومصادرة وضم للأراضي الفلسطينية. وأؤكد من جديد أن هذه الصفقة أو أي جزء منها لا يمكن اعتباره مرجعا دوليا للمفاوضات.

وأؤكد ههنا على وجوب عدم اعتبار هذه الصفقة أو أي جزء منها مرجعية دولية للتفاوض، لأنها صفقة أمريكية – إسرائيلية استباقية جاءت لتصفية القضية الفلسطينية. ويكفي لرفضها من قبلنا أنها تخرج القدس الشرقية من السيادة الفلسطينية، وتحول شعبنا ووطننا إلى تجمعات سكنية ممزقة دون السيطرة على الأرض والحدود والمياه والأجواء، وتلغي قضية اللاجئين، وستؤدي حتما إلى تدمير الأسس التي قامت عليها العملية السلمية، وإلى التنصل من الاتفاقيات الموقعة المستندة إلى رؤية حل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧. وهو الأمر الذي

لن يجلب الأمن ولا السلام للمنطقة. ولهذا فإننا لن نقبل بها وسنواجه تطبيقها على أرض الواقع.

هذه هي خلاصة المشروع الذي قدم لنا، وهذه هي الدولة التي سيعطونها لنا. وهي تشبه الجبن السويسري، فمن يقبل منكم أن تكون دولته هكذا؟

هذه الصفقة تحمل في طياتها الإملاءات وتكريس الاحتلال والضم بالقوة العسكرية، وصولا لترسيخ نظام الفصل العنصري. كما أنها تكافئ الاحتلال بدلا من محاكمته على ما ارتكبه خلال عقود من الجرائم ضد شعبنا وأرضنا.

وأود هنا أن أتقدم بالشكر والتقدير لمواقف الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والبرلمانات وأعضاء مجلس الأمن الذين تجاوبوا معنا في الدفاع عن الإجماع الدولي، على قاعدة الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. والشكر موصول للإسرائيليين، نعم للإسرائيليين، الذين عبّروا عن رفضهم لهذه الصفقة بطرق مختلفة، ومن وقف معنا من مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين، وكذلك المنظمات الأمريكية والأصوات الحرة التي عبرت عن رفضها لهذه الصفقة. ونثمن التزامهم ومواقفهم الداعمة للسلام والتمسك بالشرعية الدولية.

هذه وثيقة يرفضها ٣٠٠ ضابط إسرائيلي قاتلوا من أجل بلادهم والآن يقولون نقاتل من أجل الحق. كذلك نحيي المظاهرات الإسرائيلية التي قامت في تل أبيب رفضا لهذه الصفقة. وهذه رسالة من الكونغرس الأمريكي، فيها توقيعات ١٠٧ أعضاء. وهذه وثيقة من مجلس الشيوخ الأمريكي وقع عليها ١٢ عضوا من مجلس الشيوخ، كلهم يرفضون هذه الصفقة، وبعضهم مرشحون للرئاسة الأمريكية.

ونحيي جماهير شعبنا الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية ومناصري السلام حول العالم الذين خرجوا بالآلاف بل مئات الآلاف الآن في الضفة الغربية وفي غزة ودرجة الحرارة صفر ويخرجون بمئات الآلاف ليقولوا لا لهذه الصفقة، وليس كما يقول البعض: أبو مازن ومعه بضعة أفراد يرفضون. فهناك مئات الآلاف يخرجون في هذا الوقت ليقولوا لا لهذه الصفقة، وعشرات الآلاف في كل مكان في العالم، كلهم يخرجون ليقولوا لا. وهناك من يصر على أن هذه الصفقة هي العدالة، لا ليست هذه هي العدالة.

كما أنني جئتكم اليوم لأقول لكم بأن السلام بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني لا زال ممكنا وقابلا للتحقيق. وجئتكم أيضا لبناء شراكة دولية لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم الذي لا زلنا متمسكين به كخيار استراتيجي.

هذه الصفقة ليست شراكة دولية، هذه جاءت من دولة ومعها دولة أخرى لتفرضها على العالم ولتفرضها على الشرعية الدولية التي تمثل مئات قرارات الأمم المتحدة وعشرات قرارات مجلس الأمن. هذه الصفقة مرفوضة.

إنني أتساءل هنا، لماذا هذا الإصرار على التفرد في صياغة هذه الخطة الأمريكية - الإسرائيلية، في الوقت الذي كنا في حوار طوال عام ٢٠١٧ مع الإدارة الأمريكية وتحدثنا عن جميع قضايا الحل النهائي. وكان بيني وبين الرئيس ترامب حوار طويل. وتحدثنا كثيرا عن الشرعية الدولية، عن رؤية الدولتين، وقال لي، نعم الآن سأعلن. وكذلك عن حدود ١٩٦٧، وكذلك عن القدس، وكذلك عن الأمن وغيره من القضايا، التي أبقيناها في أوسلو. كنت سعيدا بحواري معه في ذلك الوقت.

ولكنني فوجئت بعد ذلك، بإقفال مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وإعلان أن القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل. كيف هذا؟ وينقل سفارته، ويدعو العالم لنقل سفاراتهم إليها. ويقطع المساعدات عنا، ٨٤٠ مليون دولار يقطعها عنا. ويقطع المساعدات عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ويلغيها. لا أدري من أعطاه هذه النصائح البغيضة. الرئيس

ترامب ليس هكذا. من أعرفه ليس هكذا. وهذه تصرفات لا أدري من أين جاءت.

وأود التذكير أمامكم بأننا عقدنا مؤتمر مدريد للسلام، ومفاوضات واشنطن، واتفاق أوسلو، ومؤتمر أنابوليس للسلام، على أساس مرجعيات وقرارات الشرعية الدولية التي دعت إلى التفاوض حول قضايا الوضع الدائم كافة، بما فيها القدس، نتفاوض عليها. لا أن نملي، ونقول هذه منحة لدولة إسرائيل، لا، هذه أرض محتلة، هذه أرض محتلة. من الذي يملك أن يعطي منحا لهنا أو هناك؟ ونحن نحتكم لكم، أنتم أعلى شرعية في العالم، نحتكم لقراراتكم، لكل قراراتكم.

وفي هذا الصدد، التزمنا بتنفيذ جميع الاتفاقات المعقودة مع إسرائيل. وتصرفنا بمسؤولية، ولذلك حصلنا على احترام العالم، الذي اعترفت ١٤٠ دولة منه بنا، هناك ١٤٠ دولة معترفة بنا. وأصبحنا جزءا من النظام الدولي، كدولة ذات مركز مراقب في الجمعية العامة، طبعا لم نستطع أن نحصل على عضو عادي بسبب الفيتو (حق النقض)، لكن حصلنا على مركز مراقب، لا بأس. وانضممنا إلى أكثر من ١٢٠ منظمة ومعاهدة دولية، وأصبحنا، الدولة المراقب، الدولة المراقب أصبحت رئيسة لـ ١٣٥ دولة زائدا الصين، مجموعة الـ ٧٧ والصين في العام الماضي ٢٠١٩. إذن نحن موجودون.

كما واصلنا ونواصل بناء مؤسسات دولتنا الوطنية على أساس سيادة القانون والمعايير الدولية لدولة عصرية ديمقراطية مستندة إلى الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد. نعم، نحن من أهم الدول التي تحارب الفساد. وأنا أدعو مجلس الأمن أن يرسل بعثة تقصي حقائق في فلسطين عن الفساد فقط، أو عن غيره ليعرف أن هذه الدولة الوليدة، التي هي تحت الاحتلال، خالية من الفساد، نعم، نعم خالية من الفساد. ومن قال إن هذه الدولة فاسدة، فليذهب ليسأل.

وتمكين المرأة والشباب. وعملنا على نشر ثقافة السلام بين أبناء شعبنا، كل أبناء الشعب الفلسطيني، نقول لهم، السلام، لا نريد حربا، لا نريد عنفا، لا نريد إرهابا، ونحن نحارب العنف والإرهاب في كل العالم. ولدينا ٨٣ بروتوكولا مع ٨٣ دولة لمكافحة الإرهاب، وأول هذه البروتوكولات مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وروسيا واليابان، وغيرها وغيرها. نحن نحارب الإرهاب؛ ولسنا إرهابيين. ومهما حصل لنا سنبقى متمسكين بمحاربة الإرهاب.

لقد عقدنا انتخابات ثلاث مرات. إننا نؤمن بالديمقراطية. وفي آخر مرة، طلبنا الانتخابات، رفضت إسرائيل. لماذا؟ قالوا ممنوع في القدس، مع أننا عقدناها عام ١٩٩٦ في القدس وفي عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ في القدس، قالوا، لا ممنوع. لأنه قد صدر القرار بأن القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل. لا، لن يحصل هذا، لن يحصل هذا. القدس الشرقية لنا، والغربية لهم. ولا مانع من تعاون بين البلدين، العاصمتين.

يقولون إننا أضعنا فرص صنع السلام. وهذا غير صحيح؛ آبا إيبان، قال في يوم من الأيام، لا أدري، بعقبريته الفذة، إن الفلسطينيين لا يضيعون فرصة من أجل أن يضيعوا فرصة. من أين أتوا بهذا، لا أدري؟ والتقطها منه الحسيب النسيب مؤخرا، وقال الفلسطينيون لا يضيعون فرصة من أجل أن يضيعوا فرصة. أين هي الفرصة التي أضعناها؟ لا تطلق الشعارات الغبية بهذا الشكل. وتقول، يضيعون فرصة. لقد قبلنا قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في القرارات من ٢٤٢ (١٩٦٧) وإلى القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، قبل ثلاث سنوات، كل القرارات قبلناها، ٨٧ قرارا. وأصبحنا عضوا فاعلا في المجتمع الدولي. وفي عام ١٩٩٣، وقعنا اتفاق أوسلو، وملتزمون باتفاق أوسلو، بكل تفاصيله، بكل بنود. واعترفنا بإسرائيل، وإسرائيل اعترفت بنا، نحن معترفون بإسرائيل، في أوسلو. ياسر عرفات قال أنا أعترف بحق إسرائيل في الوجود، ورابين قال، وهي مكتوبة، أعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، نحن معترفون ببعضنا البعض. أين هي الفرص التي أضعناها؟

وتجاوبنا مع جهود الإدارات الأمريكية والمبادرات الدولية وكل الدعوات للحوار والتفاوض. إلا أنه لم يعرض علينا ما يلبي الحد الأدنى من العدالة وفق الشرعية الدولية. وكانت حكومة الاحتلال الإسرائيلية الحالية هي التي تفشل كل الجهود الدولية. ولم نترك فرصة إلا وأخذناها بكل جدية لأن السلام مصلحة لشعبنا ولشعوب العالم، وهذه الوثيقة تدل على ذلك.

لقد دعتنا أكثر من دولة، من بينها روسيا واليابان وبلجيكا وهولندا، للقاء السيد نتنياهو على أراضيها، ولم يلبّ هو هذه الدعوة ولا مرة واحدة. وكنت أذهب إلى هناك، ذهبت إلى موسكو ثلاث مرات ولم يأت. فمن الذي لا يريد السلام؟

لذلك، فأنا أتساءل أين هي الفرص التي أضعناها؟ قالها أبا إيبان، ونقلها الحسيب النسيب! وفي المقابل، واصلت حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة ومستوطنوها تدمير كل فرص صنع السلام وسرّعت أنشطتها الاستيطانية الاستعمارية في كل محل، في كل مكان في الضفة الغربية، كل الأراضي التي احتُلت عام ١٩٦٧ وقيل إنها أراض محتلة تزرع فيها المستوطنات بلا رقيب أو حسيب، وغيّرت ملامح مدينة القدس المحتلة واستمرت في الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية وصادرت الأرض وواصلت الحرب والحصار على شعبنا في قطاع غزة، متسلّحة بالمساندة القوية – مع الأسف – للإدارة الأمريكية، التي أصدرت عددا من القرارات المخالفة للقانون الدولي والتي لم يقبلها العالم ولم يقبلها عدد كبير من أعضاء مجلس النواب الأمريكي الحالي والعديد من منظمات السلام بما فيها منظمات يهودية أمريكية. هذا قرار الكونغرس الأمريكي ٣٢٦ يرفض سياسة الوزير بومبيو والرئيس الأمريكي بشأن الاستيطان. وهذا ليس من عندي بل قرار أعضاء الكونغرس الأمريكي برقم ٣٢٦. نحن لا نخترع ولا نتبلّى على أحد.

وأؤكد أيضا أننا نرفض مقايضة المساعدات الاقتصادية بالحلول السياسية. اخترعوا لنا قضية وجود مساعدات اقتصادية وعلينا أن نغض الطرف عن الحل السياسي، وذهبوا إلى البحرين ووارسو ولا أدري أين، وقالوا سنعطيكم ٥٠ بليون دولار. لا تهتموا! فأين الحل السياسي إذا؟ لا، نحن لا نقبل! الحل السياسي أولا. وإذا تكرمتم بالمساعدة، فلا بأس. إنما لن نقبل الحل الاقتصادي أولا. وإنما نشكر كل الدول التي تساعدنا الآن وبدون مقابل على بناء مؤسساتنا الفلسطينية التي سنصل بها إلى الدولة المستقلة إن شاء الله.

في هذه اللحظات الصعبة وقبل فوات الأوان، أتوجه للسيد الرئيس دونالد ترامب، قائلا: إن الخطة الأمريكية المطروحة لا يمكنها أن تحقق السلام والأمن لأنها ألغت الشرعية الدولية. من يستطيع أن يلغي الشرعية الدولية؟ من يستطيع أن يلغي الشرعية الدولية من أعلى منصة عالمية؟ الرئيس ترامب ألغاها! لأنها ألغت قرارات الشرعية الدولية كلها وتنكرت للحقوق الدولية المشروعة للشعب الفلسطيني وأخرجت القدس الشرقية من السيادة الفلسطينية. كما ولن تكون صالحة لتطبيق رؤية الدولتين المستقلتين ذواتي السيادة، إسرائيل وفلسطين.

صدقوني، إذا حصل السلام بيننا وبين الإسرائيليين – أيها الإسرائيليون – فسيكون أجمل سلام وأحلى علاقة بين دولتين، هما فلسطين وإسرائيل. لكن اتركونا نعمل السلام! أنا أعرف أن خطة السلام تتألف من ١٨٠ صفحة، وليس الكل مستعدا لأن يقرأ ١٨٠ صفحة. فتبرعنا أن نقدّم لكم ٢٠ صفحة تلخصها لتيسير قراءتها عليكم لأنه لا ضرورة لقراءة الباقي.

ولذلك، فإنني أتمنى على الرئيس دونالد ترامب أن يتحلى بالعدل والإنصاف ويدعم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية للإبقاء على الفرصة أمام صنع سلام حقيقي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. السلام المفروض لا يعيش ولا يمكن أن يعيش! اتركونا نصنع سلاما مع بعضنا بعضا، فقد صنعنا سلاما مع بعضنا دون تدخل أحد في أوسلو. وأقول دون تدخل أحد، والأكثر من ذلك أنه كان دون علم أحد من كل الدول، وأنا

أتحدى أن يقول أحدهم أنه عرف به. وقد صنعنا أحلى اتفاق انتقالي ونحن مستعدون للالتزام به، وكنا مستعدين للالتزام به وأن نسير به خلال خمس سنوات إلى الحل النهائي، ولكنهم قتلوا رابين! ولماذا قتلوا رابين؟ رحمة الله على رابين!

ومن على هذا المنبر أدعو الرباعية الدولية، ممثلة في الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وأعضاء مجلس الأمن إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، فأنتم أصحاب الحق في عقد مؤتمر دولي والرباعية الدولية موجودة وأمريكا وروسيا وأوروبا، لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وهو أحد القرارات. ولا نقول هذا القرار وحسب بل كل القرارات، أي قرار تختاروه، فسأطبقه وأقبله، أما ألا يتم تنفيذ أي قرار! ٨٧ قرارا لم يُطبق منها واحد! لمن نذهب إذا لم تُحترم هذه القرارات في هذه القاعة المحترمة العظيمة التي تجلس على قمة العالم، فلمن أشكو أمري؟ لتُنفذ قرارات مجلس الأمن ورؤية حل الدولتين ومبادرة السلام العربية، ونحن نصر على مبادرة السلام العربية وهي جزء من الشرعية الدولية وجزء من القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ولا نأتي بشيء جديد، وذلك بإنشاء آلية دولية أساسها الرباعية الدولية لرعاية المفاوضات بين الجانبين. ويمكن أن تضيفوا أي دولة أخرى ترغبون فيها إلى الرباعية، أي الرباعية زائدا أي دولة أخرى، ولكن بصراحة، لن نقبل بأمريكا وسيطا وحدها. أهلا وسهلا بها ضمن الرباعية، أما لوحدها فلن نقبلها، فقد جربناها الآن ولا نستطيع أن نجربها مرة أخرى.

كما أدعو المجتمع الدولي بأسره للضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي لوقف ممارساتها الاحتلالية وقراراتها المتواصلة في ضم الأراضي. إنها أراضينا، ويمكن أن تقولوا أنها أراض مُختلف عليها، فبأي حق تضمونها؟ ستدمرون كل فرص السلام. وفي هذه اللحظة التاريخية، أمد يدي.

وأتمنى أن أجد شريكا حقيقيا في إسرائيل، رابين، أو أي شخص يريد السلام، مؤمن بالسلام، لصنع سلام حقيقي تنعم بآثاره الأجيال الحالية والمستقبلية للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي ولشعوب الأرض.

دعونا نعيش سويا، مع بعضنا البعض. إن شعبنا الفلسطيني لم يعد يتحمل استمرار هذا الاحتلال لبلدنا. والوضع برمته أصبح قابلا للانفجار ومن أجل الحيلولة دون ذلك، فلا بد من تجديد الأمل، لا تضيعوا الأمل، الأمل لشعبنا وكل شعوب المنطقة في الحرية والاستقلال وتحقيق السلام، وبأن هناك أملا في انتصار العالم الحر لحقوقه، فلا تقتلوا هذا الأمل عند شعبنا.

أنا أريد أن أريكم هذه الخارطة ١٩١٧-١٩٣٧-١٩٤٧-١٩٤٨-٢٠٢٠. كلما أقرؤها أو أراها يتمزق قلبي ألما. هذا ما نستحقه، هذا ما يستحقه شعب فلسطين؟ لماذا؟ كن هنا. لماذا أصبحنا هنا في هذه الجزر؟

وبهذه المناسبة، أتوجه إلى الشعب الإسرائيلي لأقول له إن مواصلة الاحتلال والاستيطان والسيطرة العسكرية على شعب آخر لن يصنع لكم أمنا ولا سلاما، فليس لدينا سوى خيار واحد وحيد لنكون شركاء وجيرانا، كل في دولته المستقلة وذات السيادة، فلنتمسك معا بهذا الخيار العادل قبل فوات الأوان.

وأجدد التأكيد مرة أخرى أن صراعنا ليس مع أتباع الديانة اليهودية، نحن لسنا ضد اليهود. نحن مسلمون لسنا ضد اليهود. المسلم الذي يقول إنني ضد اليهودي فقد كفر. إن قلت إنك ضد اليهودي أو التوراة فأنت كافر ولست مسلما، ونحن لسنا ضد اليهود. نحن ضد من يعتدي علينا أيا كانت ديانته. وصراعنا ليس مع اليهود ولكن مع من يحتل أرضنا. لذلك سنواصل مسيرة كفاحنا التي قدمنا من أجلها الآلاف من الشهداء والأسرى والجرحى لإنهاء الاحتلال وتجسيد دولتنا الفلسطينية، مؤكدين أن شعبنا لن يركع. لقد جربتونا، لن نركع. نريد حقنا، وبحقنا، نقدم كل التحية والاحترام ونرفع القبعة لمن يعطينا حقنا، وبدون حقنا لن نركع لأحد ولن نستسلم لهذا الاحتلال مهما طال الزمن أو عظمت التضحيات.

وأختم كلمتي بالقول مجددا إنني على استعداد لبدء المفاوضات، كما كنت مستعدا دائما، إذا وجد شريك في إسرائيل مستعد للمفاوضات وتحت رعاية الرباعية الدولية، وعلى أساس المرجعيات. وأنا جاد فيما أقول، بل وإنني على استعداد للبقاء هنا في مقر الشرعية الدولية لبدء هذه المفاوضات وعلى الفور. وأقول لكم كلمة: نحن لن نلجأ للعنف والإرهاب، مهما كان الاعتداء علينا، نحن مؤمنون بالسلام ومؤمنون بمحاربة العنف، لن نلجأ للعنف. ٨٣ دولة ستصبح ١٣٣ دولة، ونحن مستعدون للتعاون مع أي دولة لمحاربة الإرهاب. نحن ضد الإرهاب والعنف أيا كان لونه وشكله ومصدره، لن نقبل به. سنحارب بالمقاومة الشعبية السلمية. والآن انظروا إلى ما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة، مئات الألوف في درجة حرارة صفر خرجوا ليقولوا لا للصفقة، ولست وحدي أنا أو من معي هنا، الشعب كله يقول لا لا لا للصفقة. وأخيرا أقول للعالم: حذار أن يقتل الأمل لدى شعبنا الفلسطيني. جئت من أجل الأمل فلا تضيعوه من يدي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد عباس على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لو كان الرئيس عباس جادا حقا بشأن التفاوض بحسن نية؛ ولو كان مهتما حقا بالسلام، لما كان هنا اليوم،. ولعمل بالمشورة التي تلقاها من عدة أعضاء في المجلس ومن العديد من الدول العربية واغتنم هذه الفرصة لبدء مفاوضات مباشرة. ولو كان الرئيس عباس جادا في التفاوض، لما كان هنا في نيويورك؛ بل في القدس.

في عام ١٩٧٧، بعد حرب يوم الغفران واشتباكات لا حصر لها على الحدود، لم يأت الرئيس السادات رئيس مصر إلى نيويورك للتكلم في الأمم المتحدة. بل ذهب إلى القدس ليلقي خطابا في الكنيست. لقد فهم الرئيس السادات أنه من أجل تحقيق السلام، يجب اتخاذ خطوات جريئة وشجاعة، وأنه يجب طي صفحات تاريخ صعب. وقد ذهب الرئيس السادات إلى القدس وخاطب بصورة مباشرة الشعب الإسرائيلي عن مد اليد من أجل السلام. أتذكر الاستماع إلى ذلك الخطاب عندما كنت طفلا. وقد كان إلقاء زعيم بلد خضنا ضده حروبا عديدة لخطاب في الكنيست أمرا لا يصدق. الكل في إسرائيل كان مُسَمَّراً أمام الشاشات ينصت إلى صوته. وبعد وقت قصير من الخطاب وإظهار القيادة والرغبة في التفاوض والتوصل إلى حل وسط، وقع رئيس الوزراء بيغن والرئيس السادات معاهدة السلام التاريخية بين إسرائيل ومصر.

ولو كان الرئيس عباس جادا في التفاوض، لما كان هنا في نيويورك؛ بل في واشنطن العاصمة. وفي عام ١٩٩٤، لم يذهب جلالة الملك حسين، ملك الأردن، إلى الأمم المتحدة لمناقشة النزاع مع إسرائيل. بل ذهب إلى واشنطن ووقع مع رئيس الوزراء رابين والرئيس كلينتون إعلان واشنطن. وفي ذلك الوقت، اتفقوا على شروط المفاوضات، وبعد ثلاثة أشهر فقط، تم التوقيع على معاهدة سلام تاريخية بين إسرائيل والأردن.

ولو كان الرئيس عباس جادا في التفاوض، لما كان هنا في نيويورك اليوم، بل في القدس أو في واشنطن العاصمة جالساً مع شريكه للتفاوض. لكن الرئيس عباس ليس جاداً بشأن المفاوضات أو بشأن السلام. وبدلاً من ذلك، فعل ما يفعله دائماً. لقد أتى إلى هنا لصرف انتباهنا عن عدم رغبته في التفاوض والجلوس لإجراء المحادثات. ويمكن للأعضاء أن يسألوه عن آخر مرة التقى فيها برئيس وزرائنا بنيامين نتنياهو. خلال العقد الماضي، لم يجتمعا إلا مرة واحدة. وكم مرة جاء الرئيس عباس إلى هنا للتكلم في مجلس الأمن أو الجمعية العامة؟ لماذا إذن تقطع كل هذه المسافة لتأتي إلى هنا؟ ولماذا لا تقود سيارتك إلى القدس أو تطلب من رئيس الوزراء أن يقود سيارته إلى رام الله؟ إنه يحاول إلقاء اللوم على إسرائيل في عدم إحراز تقدم نحو السلام، ويشكو بدلا من أن يقود. وهذه ليست قيادة. وقد

كانت هذه طريقته عندما تولى منصبه ولا تزال هذه طريقته اليوم في السنة السادسة عشرة من ولايته التي تبلغ مدتها أربع سنوات.

يزعم الرئيس عباس أنه يريد السيادة للشعب الفلسطيني، ولكنه فعل كل ما في وسعه لتجنب الحصول عليها. وكلماته ليست سوى عبارات جوفاء. وتحولت مطالبته بالسيادة منذ وقت طويل إلى صرخة معركة بدلا من أن تكون هدفا فعليا. إنها طريقة لإبقاء النزاع حيا. وكما ذكرتُ، فإنه لم يُعقد حتى اجتماع واحد خلال العقد الماضي. ومن ناحية أخرى، اتخذت الأمم المتحدة أكثر من ١٥٠ قرارا بشأن الفلسطينيين خلال تلك الفترة. فهل يبدو ذلك توازنا معقولا ألا يعقد المرء، إن كان مخلصا في تحقيق السلام، أي اجتماع على الإطلاق مع شريكه التفاوضي في حين جرى اتخاذ أكثر من ١٥٠ قراراً للأمم المتحدة؟ إنه أمر غير معقول إلا بالنسبة لشخص ليس لديه نية حقيقية للتفاوض.

وتجدر الإشارة إلى أن الكثيرين في المجتمع الدولي يشجعون نزعة الرفض لدى الرئيس عباس، إن لم يكن من خلال الأقوال، فمن خلال الإجراءات. والتصويت لصالح قرارات أحادية الجانب لا يؤدي إلا إلى زيادة تشجيع سلوكه. وقد بات الكثيرون هنا أسيرين لعادة محاولة فرض نتائج المفاوضات قبل حتى أن تبدأ من خلال اعتماد شروط مسبقة تتناقض بشكل مباشر مع الاتفاقات السابقة بين الجانبين.

وعلى سبيل المثال، سبق وأن اتفقت إسرائيل والسلطة الفلسطينية، في اتفاقات حظيت بتأييد دولي، على أنه لن يجري تعيين الحدود إلا من خلال مفاوضات مباشرة وثنائية. ومع ذلك، يحاول البعض هنا فرض شرط مسبق بأن يتم التفاوض على الحدود المستقبلية على أساس ما يُسمى بخطوط عام ١٩٦٧، وهو ما يتعارض مع ذلك الاتفاق الصريح. فلنتفاوض. وإذا قيل له أن هذه هي النتيجة، فإنه لن يدخل الغرفة. وذلك هو ما نفعله هنا. فما الذي يدعوه إلى التفاوض معنا في حين أن آخرين يتفاوضون نيابة عنه؟ إن التفاوض معناه أن يدخل المرء الغرفة ولديه مطالب وأن يتفاوض. وهذا ما فعلناه مع الرئيس السادات والملك حسين، وإن شاء الله، هذا ما سنفعله في يوم من الأيام مع الفلسطينيين. ولكن هذه هي المفاوضات الحقيقية.

وعندما يرى الرئيس عباس أن هناك من يخوضون معاركه نيابة عنه وأنه لا يوجد ما يدعوه إلى التفاوض أو الموافقة على تنازلات متبادلة، فإن ذلك يجعل السلام احتمالاً أبعد من أي وقت مضى. كما أن الاجتماع هنا مرة أخرى لانتقاد إسرائيل والولايات المتحدة لجهودهما الرامية إلى تعزيز السلام لا يزيد من احتمالات موافقة الرئيس عباس على التفاوض. وسيكون من الأفضل أن يركز المجتمع الدولي جهوده على إقناع الجانبين بالجلوس إلى طاولة المفاوضات.

لقد حان الوقت أيضا لإعادة النظر في نهج المجتمع الدولي إزاء حل هذا النزاع. فمن الواضح أن شيئا ما في النهج الحالي مُعَطّل. وينشر الرئيس عباس الأكاذيب بغية تضليل المجتمع الدولي ودفعه لتصديق أن حله المنشود للنزاع هو الحل الوحيد. والواقع أنه فعل ذلك بالضبط اليوم غير أن جميع محاولات السلام السابقة استندت إلى نفس المبادئ والعقائد، وفشلت جميعها. لقد عرّف ألبرت آينشتاين الجنون بأنه فعل الشيء نفسه مراراً وتكراراً وتوقع نتائج مختلفة.

ويتبنى الرئيس ترامب نهجا عاقلا لحل هذا النزاع. ويستند هذا النهج إلى فهم مفاده أن علينا أن نجرب شيئاً مختلفاً. ربما، ينجح في هذه المرة. وأساس الخطة هو فكرة تحقيق سلام عادل ودائم بين إسرائيل والفلسطينيين. بيد أن الشيء المختلف الذي تتضمنه هذه الخطة هو رفض قبول نفس المفاهيم التي عفا عليها الزمن في خطط السلام السابقة. فهذه الخطة ترفض قبول مقولة إن السبيل الوحيد لحل النزاع يتمثل في صيغة فشلت على مدار أكثر من ٧٠ عاما. وتمثل الخطة شرط اتباع نهج واقعي لا يخشى إدراج أفكار مبتكرة لمعالجة شواغل كلا الطرفين. وهي

تمثل ضرورة اتباع نهج عملي من أجل حل مشكلة معقدة. وحتى إن كان البعض ينتقدون تفاصيل الخطة – وأنا أعلم أن الكثيرين يفعلون ذلك – فإنه ينبغي لهم مع ذلك أن يتمسكوا بروحها، التي تقول إن الوقت قد حان للبحث عن نهج جديد وعملي لحل هذا النزاع.

وقد قال واضعو الخطة أنفسهم إن الخطة ليست سوى اقتراح – أداة كي يستخدمها الجانبان في مفاوضاتهما. ومن الواضح أن بعض الوفود بدأت تتبنى روح الخطة. ولهذا السبب، فقد اغتنمت تلك الوفود الفرصة التي أتاحها الإعلان عنها لدعوة الرئيس عباس إلى التفاوض، ونشكرها على ذلك. ولكن الرئيس عباس يرفض أن يكون عملياً. إنه يرفض التفاوض وهو غير مهتم بإيجاد حل واقعي للنزاع.

علينا ألا ندور في متاهة. لن يُحرز تقدم نحو السلام ما بقي الرئيس عباس في منصبه. وهذا هو واقع الحال. ولا يمكن لإسرائيل والفلسطينيين أن يتقدموا إلى الأمام إلا عندما يتنحى. فالزعيم الذي يختار نزعة الرفض والتحريض وتمجيد الإرهاب لا يمكن أبدا أن يكون شريكا حقيقيا في سلام حقيقي.

وقد تبنت إسرائيل الروح المبتكرة الجديدة لخطة الرئيس ترامب ووافقت على استخدامها كمنطلق للمفاوضات. ونشكر الرئيس ترامب وفريقه على تفانيهم في خدمة قضية السلام. إن إسرائيل تتعرض للانتقاد في هذه القاعة على أساس منتظم، ولكن على الرغم من الأكاذيب والنفاق، فإننا مصممون على الكفاح من أجل السلام. ونحن دائما على استعداد للتفاوض. وقد أتاحنا للرئيس عباس في مناسبات عديدة فرصا لبدء المفاوضات. ولكن رده لا يزال هو نفسه، وأشجع الناس على أن يسألوه، عندما يلتقونه في وقت لاحق اليوم، عن أسباب عدم رغبته في الاجتماع معنا. إن جوابه هو دائما ”لا“. وقد قالها مؤخرا: ”لا، ألف مرة“.

إن السلام جانب أساسي من جوانب إيماننا بطريقة الحياة اليهودية. وأحث أعضاء المجلس على أن يقولوا للرئيس عباس إن الخطب التي تُلقى هنا في الأمم المتحدة لا يمكن أن تحل محل المفاوضات المباشرة. وأحثهم على أن يقولوا للرئيس عباس إنهم، خلافا له، يختارون السلام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد الأدب (تونس): في البداية، أجدد الترحيب بفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين. وأعرب له عن تقدير تونس لنضالاته في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق. كما يطيب لي أن أثمن جهود معالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط ودعم التسوية السلمية للنزاع العربي – الإسرائيلي على أساس حل الدولتين والمرجعيات المتفق عليها دوليا. وأنوه بدور السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. ويسعدني، في نفس السياق، الترحيب بمعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، مقدرا حرصه على المشاركة في هذه الجلسة لتأكيد الموقف العربي الداعم للقضية الفلسطينية والمتمسك بالسلام العادل والشامل على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. كما يتوجه وفد بلادي بالشكر لمملكة بلجيكا الصديقة، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عقد هذه الجلسة.

تنعقد هذه الجلسة في مرحلة دقيقة من تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، تتسم بتصاعد التوتر في المنطقة وتوقف عملية السلام وتوالي محاولات الحيد عن قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات الأساسية للتسوية التي تمثل أساس تحقيق السلام العادل والشامل والدائم، بما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. واعتبارا لمسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتسوية

النزاعات، فإننا نشدد على أهمية دوره في دفع عملية السلام على أساس المرجعيات المشار إليها، ووفقا لحل الدولتين بما يفضي إلى تسوية قضايا الحل النهائي كافة، وفي هذا الإطار، شرعت كل من تونس وإندونيسيا خلال الأيام الماضية بالتنسيق الوثيق مع الجانب الفلسطيني في التشاور مع أعضاء مجلس الأمن والدول العربية والإسلامية والمجموعات الإقليمية والسياسية، ولا سيما مجموعة عدم الانحياز حول مشروع قرار تضمن خاصة التأكيد على ضرورة التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم على أساس قرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ومرجعيات مؤتمر مدريد للسلام، ومبادرة السلام العربية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي كافة التي تم احتلالها سنة ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، تكريسا لحل دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام. وتعرب تونس عن شكرها وتقديرها لدول مجلس الأمن على انخراطها الإيجابي في المشاورات تعزيزا لدور المجلس وتأكيدا للتمسك بالشرعية الدولية وبحل الدولتين، ودعما لفرص إعادة إطلاق مسار السلام على أساس المرجعيات المتفق عليها دوليا بما يكفل للشعب الفلسطيني الشقيق استعادة حقوقه المشروعة وينهي التوتر ويضمن الأمن والسلام لشعوب المنطقة كافة.

إن إمعان سلطات الاحتلال الإسرائيلي في التنصل من قرارات الشرعية الدولية، وفي تكريس سياسة الأمر الواقع من خلال توسيع نشاطاتها الاستيطانية في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية، وتلويحها بضم أجزاء من الأرض الفلسطينية في خرق جسيم للقانون الدولي، إضافة إلى تواصل الحصار المفروض على قطاع غزة ومختلف أشكال العدوان والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، يستدعي من المجموعة الدولية تحمل مسؤوليتها من خلال الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لهذه السياسات التي تقوض بشكل جدي فرص تحقيق السلام، وتزيد من منسوب التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

ومن منطلق تمسك تونس بالشرعية الدولية، ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي التي تمثل ضمانا للأمن والاستقرار في العالم، والإطار المنظم للعلاقات الدولية، فإننا نشدد على أهمية الموقف الموحد للمجموعة الدولية ضد انتهاك القانون الدولي وفرض سياسة الأمر الواقع، وتأكيد أهمية العمل المتعدد الأطراف، ودور منظمة الأمم المتحدة في التوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، واعتقادنا راسخ أن إعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة يبقى رهينا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة كافة، وحمل إسرائيل على الانصياع لإرادة السلام، وإلزامها بتنفيذ القرارات الأممية.

وفي الختام، تجدد تونس التزامها بمواصلة دعمها الثابت والقائم على المبادئ للقضية الفلسطينية العادلة ولحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتجزئة، وهي حقوق لا تسقط بمرور الزمن، وتؤكد تمسكها بالسلام كخيار استراتيجي ومساندتها لأية مساع بناءة من شأنها إعادة إحياء عملية السلام على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومرجعيات مؤتمر مدريد، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ حل الدولتين، باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديرنا لبلجيكا رئيسة المجلس خلال هذا الشهر على عقدها هذه الجلسة الهامة، وبالطبع، فإنني أرحب في القاعة بمعالي السيد فيليب غوفان، وزير الشؤون الخارجية والدفاع في بلجيكا.

وأود أن أشيد بأخي، السفير منصف بعتي، على خدمته وتفانيه وصداقته وأتمنى له كل الخير في مساعيه المستقبلية.

يشرفنا اليوم حضور فخامة السيد محمود عباس رئيس دولة فلسطين، صوت الشعب الفلسطيني. واسمحوا لي أن أؤكد له تضامن حكومة إندونيسيا وشعبها وتأييدهما الكامل لقضية شعب فلسطين. كما أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو

غوتيريش على ملاحظاته والمنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته. علاوة على ذلك، أرحب بمعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

طلبنا عقد هذه الجلسة اليوم، استجابة للتطورات الأخيرة في المنطقة، بما في ذلك الإعلان في ٢٨ كانون الثاني/يناير عن الخطة الخاصة بالشرق الأوسط التي قد تسبب القلق وتؤثر على استقرار المنطقة وخارجها. لقد ذكّرنا ذلك التطور الجديد مرة أخرى بضرورة التمسك بميثاق الأمم المتحدة وروح تعددية الأطراف، المحببين إلى قلوبنا والعزيزين علينا. وفي ظل هذه الخلفية، اسمحوا لي أن أوضح النقاط التالية.

أولاً، كان موقف إندونيسيا مسموعا وواضحاً ومتسقاً ومتجذرا بقوة في الولاية الدستورية. وقد وجهت تلك الولاية إندونيسيا في مؤتمر باندونغ لعام ١٩٥٥، الذي انتهى باعتماد مبادئ باندونغ كدليل لتحقيق الاستقلال الكامل لجميع الأمم الخاضعة للاحتلال والاستعمار. وأعرب مؤتمر باندونغ عن دعم الدول الآسيوية والأفريقية لاستقلال فلسطين. ولطالما حرم الشعب الفلسطيني من حقه القانوني وغير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة. ومن المؤسف حقا خسارة الفلسطينيين أراضيهم لصالح مستوطنين غير شرعيين، وضم إسرائيل المستمر لتلك الأراضي بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال ، في انتهاك للعديد من القوانين الدولية. لقد انتهكت حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، واضطر العديد من أفراده إلى أن يصبحوا لاجئين. إن مجلس الأمن مدين لشعب فلسطين، وعليه إيجاد حلول لمحنة الفلسطينيين، واحتياجاتهم الإنسانية الكبيرة. كم من الوقت يجب أن ننتظر قبل أن نرى قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة؟

ثانيا، نعيد التأكيد على حل الدولتين وفقا للقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا. وندعو المجتمع الدولي إلى احترام مختلف القرارات، بما في ذلك القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، مع مراعاة رؤية منطقة تعيش فيها دولتان ذوا السيادة، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ويجب أن يكون هدفنا هو ضمان احترام وسلامة الأرض الفلسطينية والحفاظ عليها، وعاصمتها القدس الشرقية. وبينما نرى أنه يتعين علينا أن نكون واقعيين، فإن الإجراءات والتدابير غير القانونية التي اتخذتها السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك تغيير الطابع الديموغرافي للأراضي، لن تؤدي سوى إلى تعريض استمرار حل الدولتين للخطر وتقويض مساعينا لتحقيق السلام.

ثالثا، هناك حاجة إلى إجراء مفاوضات متعددة الأطراف ذات مصداقية. تدعو إندونيسيا إلى الاستئناف المبكر للمفاوضات المتعددة الأطراف ذات المصداقية بشأن قضية فلسطين، وتعيد تأكيد أهمية الحوار بين الأطراف المعنية، في إطار متعدد الأطراف، يسترشد بالمعايير المتفق عليها دوليا.

وأي اتفاق على مسألة بحجم النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ينبغي أن يتم بإشراك الطرفين. وعندئذ فقط يمكننا أن نتوصل إلى السلام الدائم والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

وقد ظلت إندونيسيا، بوصفها مؤيدا راسخا لتعددية الأطراف، تتخذ دائما موقفا بشأن أهمية الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك في تسوية المنازعات والنزاعات الدولية. ومن الجدير بالذكر أنه ينبغي ألا تُغَلَّب الحاجة إلى التوصل إلى حلول عملية على القانون الدولي، بما في ذلك مختلف قرارات الأمم المتحدة.

وفي الختام، وتمشيا مع هذه الأفكار، يسر إندونيسيا أن تلاحظ أن الأمين العام قد أكد موقف الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، الذي تحدده قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. فلدينا نحن، مجلس الأمن، السلطة وعلينا الواجب والالتزام الأخلاقي بكفالة تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة

ومجلس الأمن ذات الصلة بأمانة. فينبغي للمجلس وأعضائه، على أقل تقدير، أن يهيئوا مناخا مواتيا حتى يسود السلام.

ولا يسعنا أن ينظر إلينا، نحن مجلس الأمن، كمتفرجين في عملية صون السلم والأمن الدوليين، لا سيما في كفالة استقلال فلسطين. فهذه مهمة أخلاقية وواجب رسمي فلت من قبضتنا على مدى العقود الماضية.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بالترحيب بالرئيس عباس في المجلس اليوم وكذلك أشكر الأمين العام، والسيد ملادينوف والسفير دانون وزملائي في المجلس، على تعليقاتهم.

إن الطريقة التي يخصص بها المجلس وقته تحدد من نحن وما الذي نعتبره مهما. ويصدق هذا بصفة خاصة على جلسة اليوم، لأن إيجاد حل للنزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين أمر مهم. إنه أمر مهم بالنسبة للرئيس ترامب. وهو مهم بالنسبة لي شخصيا. وأعلم، استنادا إلى محادثاتنا الأخيرة، أنه مهم جدا لكل عضو في المجلس، وأنه أمر بالغ الأهمية لإسرائيل والشعب الفلسطيني على السواء.

وقد أظهر المجلس والجمعية العامة إيمانهما، منذ تشكيل الأمم المتحدة، بأهمية السلام في الشرق الأوسط من خلال ساعات لا تحصى من المناقشات وباتخاذ أكثر من ٨٠٠ قرار يتناول هذه المسألة، ولكن لا تلك المناقشات ولا تلك القرارات أسفرت عن سلام حقيقي ودائم.

لذلك سيكون من الحماقة أن ندعي، بالنظر إلى هذا السجل من الإخفاق، أن هذا الوقت قد أُحسن استخدامه وأن المطلوب الآن هو الاستمرار على نفس المنوال. ولذلك السبب اقترح الرئيس ترامب رؤية جديدة للسلام تطرح تحديا ملموسا للوضع الراهن. ومن المفهوم، بالنظر إلى ذلك التحدي، أن تتصاعد العواطف اليوم وأن تصدر بيانات شديدة اللهجة.

لقد سمعت الرئيس عباس يتحدث عن الأمل. سمعت كلماته عن أهمية الأمل. وللإبقاء على الأمل حيا، يجب أن يكون هناك استعداد للتسوية، للمشاركة بحسن نية، ولكننا لسنا هنا لمجرد الوعد بالأمل. فيمكن لأي شخص أن يعد بالأمل. إننا هنا لتحقيق الأمل، لأن هذا ما يفعله القادة. وهذا هو المطلوب منا القيام به اليوم. ولكن بمجرد أن نقول مقالنا اليوم، أريد أن نبدأ في التفكير في ما سيحدث غدا.

وقد حان الوقت الآن لترتيب الطاولة لإجراء محادثات جديدة، بدلا من الرد مباشرة على خطاب اليوم المتوقد، محادثات لا نتراشق فيها بالكلمات بل يخاطب بعضنا بعضا، محادثات تكون نقطة بداية لا نقطة نهاية. وعندما أتكلم عن محادثات، أريد أن أكون واضحة، كما قال الرئيس. نحن لسنا هنا لإلقاء محاضرات. لسنا هنا لنقول للآخرين كيف يعيشون ومن يكونون أو كيف يتعبدون. بل نحن هنا لاقتراح شراكة على أساس المصالح والقيم المشتركة. ويجب أن تبدأ هذه الشراكة بفهم أن السلام الحقيقي ليس شيئا نظريا على الإطلاق. وهو ليس شيئا يمكن العثور عليه على الورق بل في تجارب ملموسة للأمن والفرص الاقتصادية والحرية. فقد ظللنا، ولفترة طويلة جدا، نرتكب خطأ افتراض أن الوثائق المليئة بالمبادئ الرفيعة المستوى أو المفاهيم النظرية وحدها ستؤدي إلى نوع السلام الذي يحفظ كرامة جميع الناس.

ولكنني هنا لأقول للمجلس اليوم إن هذا النوع من السلام، الملموس والدائم والذي يحترم الكرامة، متأصل في الخطة التي اقترحها الرئيس ترامب في ٢٨ كانون الثاني/يناير. وتختلف هذه الرؤية للسلام عن أي من سابقاتها لأنها محددة وواقعية. إن قبول إسرائيل للخطة وخريطتها المفاهيمية يمثل خطوة تاريخية نحو إقامة دولة فلسطينية لها عاصمة في القدس الشرقية. وتظهر هذه الرؤية احتراما لدور المملكة الأردنية الهاشمية الخاص فيما يتعلق بالأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وتضمن قدرة المسلمين من جميع أنحاء العالم على التعبد في المسجد الأقصى.

وأود أن أشدد بصفة خاصة للذين أعربوا عن قلقهم بأن الخطة توفر شيئا ذا مغزى عميق للشعب الفلسطيني، أي أفقا واقعيا لرؤية دولة فلسطينية، في حياتهم، تتمتع بالحكم الذاتي ومعترف بها اعترافا تاما. وتسلم الخطة كذلك بأن التوصل إلى حل سياسي للنزاع لا يكفي لضمان أن تتاح للشعب الفلسطيني فرص الازدهار – الفرص التي يحتاج إليها، الفرص التي يستحقها.

فالخطة تقترح مستويات تاريخية من الاستثمار الاقتصادي في دولة فلسطين المقبلة – أي أكثر من ٥٠ بليون دولار في مجملها. ومن شأن هذا الاستثمار أن يعكس مسار حلقة الفقر الوحشية التي حاصرت الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين لعقود. وكما قال الرئيس ترامب قبل أسبوعين، فإنه يريد لهذه الخطة أن تكون ”صفقة كبيرة للفلسطينيين. ويجب أن تكون“.

إن خطة الولايات المتحدة، بوضعها الأسس لفرص اقتصادية واسعة النطاق، هي أكثر من مجرد طريق إلى الاستقلال الفلسطيني. إنها مخطط لبناء دولة فلسطينية مزدهرة. وهذا ليس اقتراحا للسلام من الناحية النظرية بل هو اقتراح للكرامة من الناحية العملية. وتؤمن الولايات المتحدة بأن هذه الخطة واقعية وقابلة للتنفيذ، وسأكرر هنا ما أكده كبير المستشارين جاريد كوشنر في مناسبات عديدة: هذه الخطة ليست خطة إما أن تُقبل دون تغيير أو تُرفَض، وهي ليست خطة إرغام لا خيار فيها، ولم تُنحت في صخرة. وإنما هي عرض افتتاحي. إنها بداية الحوار وليست نهايته. والولايات المتحدة على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى بدء هذه المحادثات، ونأمل من الآن فصاعدا في أن تحافظ جميع الأطراف على عقول منفتحة وأن تستمع وأن تشارك. إنني متفائلة بأن جميع أعضاء المجلس سيزنون هذا النهج بميزان العدل بدلا من العودة إلى عادات قديمة لم تنتج، ولا يمكن لها أن تنتج، السلام الذي نسعى إليه جميعا.

وقبل كل شيء، نأمل في أن يكون لدى الإسرائيليين والفلسطينيين الشجاعة للجلوس معا للتحاور. لقد سمعني أعضاء المجلس أقول مرارا وتكرارا أن الولايات المتحدة ستقف دائما إلى جانب إسرائيل، لتضمن أن أمنها لن يتهدد على الإطلاق وأن ازدهارها محمي. ذلك لم يتغير، ولن يتغير على الإطلاق. إن شعب إسرائيل ليس له صديق أفضل من الولايات المتحدة، وأريد له أن يعرف أنه إذ يشق طريقا جديدا إلى السلام، سنكون معه في كل خطوة على طول الطريق.

غير أنني أريد أن أوضح أن الولايات المتحدة تقف كذلك إلى جانب الشعب الفلسطيني وتدعم إرادته من أجل مستقبل أفضل له ولأطفاله. ويحدوني أمل وطيد في أن يدرك القادة الفلسطينيون، بعد أن ينجلي خطاب اليوم، الفرصة التي تمثلها هذه الخطة، وأن يشمروا عن سواعدهم وأن يغتنموا هذه الفرصة للجلوس مع قادة إسرائيل لبدء محادثات جديدة. فمواصلة ترك هذا النزاع من دون حل لا تفيد إلا المتطرفين الذين يسعون إلى دفع الأجيال الشابة إلى التطرف وإدامة دورة الإرهاب. غير أن التعايش السلمي ليس بعيد المنال. فبالالتزام ببسط الحرية والكرامة والفرص على جميع الفلسطينيين والإسرائيليين، يمكننا أن نبني المستقبل الذي ظللنا نسعى إليه جميعا لفترة طويلة. وبهذه الطريقة وحدها يمكن تحويل أسلحة الحرب في نهاية الأمر إلى نصول محاريث، ويمكن أن يعمّ السلام – سلام حقيقي ودائم – في هذه الأرض المقدسة للكثيرين. وقد صرح الرئيس ترامب أنه يريد من الرئيس عباس أن يعرف أنه إذا اختار الطريق إلى السلام، فإن أمريكا والعديد من البلدان الأخرى سيكونون هناك.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام ومنسقه الخاص على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بحضور الرئيس عباس معنا اليوم. إننا جميعا هنا اليوم، بحضور الأمين العام، لأننا نتشاطر الاقتناع بضرورة استئناف عملية المفاوضات بين الطرفين بغية تحقيق سلام عادل ودائم يلبي التطلعات المشروعة للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

وبالنسبة لفرنسا، يتوقف السلام العادل والدائم على احترام القانون الدولي، والامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إذ يجب أن يسعى إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء وذات سيادة، إلى جانب إسرائيل، في إطار المعايير المتفق عليها دوليا. وهذه المعايير معروفة جيدا وقد أيدها المجلس في عدة مناسبات، وكان آخرها في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وهي موجهة نحو تحقيق هدف كفالة وجود دولتين، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع الاتفاق على تبادل أراض قابلة للمقارنة، والقدس عاصمة للدولتين.

وليس هناك أي غموض إزاء ما يستتبعه حل الدولتين. والهدف هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تملك مقومات البقاء ووحدة الأرض وتعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل. وهذا يتطلب ترتيبات أمنية تضمن أمن إسرائيل وتحمي سيادة الدولة الفلسطينية. كما أنه يتطلب حلا عادلا ومنصفا ومتفقا عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وسنواصل الدعوة إلى إيجاد حل تفاوضي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي وفي إطار قرارات المجلس. فالقانون الدولي وقرارات المجلس ليست خيارات يمكن للدول الأعضاء أن تختار احترامها أم لا. إنها ملزمة لنا جميعا، بالكامل، على النحو المطلوب في ميثاق الأمم المتحدة. واحترام القانون الدولي شرط أساسي للسلم والأمن الدوليين ويشكل ضماناً لفعالية عملنا الجماعي.

وهذا ليس مجرد موقف مبدئي. بل على العكس من ذلك، فهو يعكس الاقتناع العميق لفرنسا وشركائها الأوروبيين بأن هذا الحل وحده هو القادر على أن يضع حدا للاحتلال وبالتالي أن يحقق سلاما عادلا ودائما. وإذا لم يتم التوصل إلى هذا الحل، فإن الفراغ السياسي والتدهور المستمر للحالة على أرض الواقع سيؤججان يأس الأجيال الجديدة ويهددان بتغذية نزعة التطرف لدى الشباب.

ولا تزال فرنسا ملتزمة التزاما راسخا بأمن إسرائيل. وندين بشدة كل من يهددها. وأكد الرئيس ماكرون ذلك مرة أخرى خلال زيارته لإسرائيل والأراضي الفلسطينية في الشهر الماضي. وفي ذلك السياق، هناك حاجة ملحة إلى إحياء المفاوضات على أساس معايير متفق عليها لتجديد الأفق السياسي. والخطة التي أعلنتها الولايات المتحدة هي ثمرة جهود جارية منذ عدة أشهر، وهو أمر اعترفنا به على هذا النحو.

وقد ذكرت بالإطار الذي تعتقد فرنسا والاتحاد الأوروبي وشركاؤنا العرب أنه يجب إعادة إطلاق عملية السلام فيه. إن المشاركة النشطة من جانب البلدان الرئيسية في المنطقة، فضلا عن الأوروبيين، ضرورية للإسهام في استئناف العملية السياسية. وكانت مبادرة السلام العربية معلما بارزا في العملية ولا تزال مؤاتية تماما، كما أشار إلى ذلك مجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية في القاهرة في ١ شباط/فبراير، وكذلك الممثل التونسي. والاتحاد الأوروبي، وهو عضو في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وملتزم بحل النزاع منذ البداية، على استعداد لدعم استئناف المفاوضات، كما أشار إلى ذلك ممثله السامي جوزيب بوريل فونتيِّس.

ومن الضروري أن يعود الطرفان إلى طاولة المفاوضات بحسن نية. ولا ينبغي تهميش أي من الجانبين. إن حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يتطلب التفاوض، وليس قرارات انفرادية. ويستحق اقتراح الرئيس عباس بإنشاء آلية متعددة الأطراف لاستئناف مفاوضات السلام على أساس القرارات السابقة والمعايير المتفق عليها أن يُنظر فيه عن كثب في ذلك السياق. ونحن على استعداد للمشاركة في مناقشة بشأن تلك الطرائق.

وتدعو فرنسا الطرفين إلى تهيئة الظروف المواتية لاستئناف المناقشات. ويتطلب ذلك من جميع الأطراف الامتناع عن العنف والتحريض على العنف، ووضع حد للنشاط الاستيطاني

وأي تدبير انفرادي يتعارض مع القانون الدولي، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى زيادة التوترات. وفي هذا الصدد، نحذر من اتخاذ أي قرار بضم جزء من الضفة الغربية.

وأود أن أختتم هذا البيان بإعادة تأكيد استعداد فرنسا للعمل، إلى جانب جميع شركائها ودون مزيد من التأخير، على إعادة إطلاق عملية السلام بهدف التوصل إلى سلام عادل ودائم وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. ويتمثل دور المجلس والأمم المتحدة في تشجيع ودعم استئناف المفاوضات على أساس القانون الدولي. ويحظى الأمين العام ومنسقه الخاص بدعمنا الكامل في هذا الصدد.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكركم الصين، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذه الجلسة. ونشكر أيضا الرئيس عباس والأمين العام لجامعة الدول العربية أبو الغيط على حضورهما الجلسة العلنية لهذا اليوم. ونشكر كذلك الأمين العام غوتيريش والمنسق الخاص ملادينوف على إحاطتيهما.

إن قضية فلسطين، وهي قضية ظلت دون حل لأكثر من ٧٠ عاما، هي السبب الجذري للاضطراب في الشرق الأوسط. وهذه المسألة تلقي بظلال من الشك على الضمير الإنساني والعدالة الدولية. إن الدولة المستقلة حق وطني غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني. ولا يمكن أن تخضع للمبادلة بأي شكل من الأشكال. ولا يزال الشعب الفلسطيني يعاني معاناة رهيبة. والاشتباكات والمواجهات بين فلسطين وإسرائيل مستمرةٌ. وتتواصل الأنشطة الاستيطانية وهدم المساكن الفلسطينية ويتسع نطاقهما. لقد انحرفت عملية السلام في الشرق الأوسط عن المسار الصحيح. وتشعر الصين بقلق عميق.

وقد لاحظت الصين إعلانَ الولايات المتحدة عن خطة سلام جديدة في الشرق الأوسط وردود فعل فلسطين وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمين العام وغيرهم. وما فتئت الصين ترى أن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتوافق الآراء الدولي بشأن حل الدولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام تشكل أساسا هاما لحل قضية فلسطين. وعليه، فتجب مراعاتها عمليا. ولا يمكن تسوية قضية فلسطين إلا بالوسائل السياسية.

ويجب أن يستند أي حل مقترح لهذه المسألة إلى آراء ووجهات نظر الأطراف الرئيسية، ولا سيما آراء فلسطين، وكذلك إلى مراعاة أصوات البلدان والمنظمات الإقليمية. ويجب التوصل إلى هذا الحل من خلال الحوار والمفاوضات على قدم المساواة، والإسهام في التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين في وقت مبكر.

وفي الآونة الأخيرة، أجرى أعضاء المجلس مشاورات مكثفة بشأن قضية فلسطين. وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها تونس وإندونيسيا في هذا الصدد. ونعتقد أنه يجب على المجلس أن يستند في عمله إلى القرارات المتخذة في الماضي؛ والإصغاء إلى أصوات الشعب الفلسطيني؛ وإعادة تأكيد تأييده لحل الدولتين، وأهمية القرارات ذات الصلة، وتوافق الآراء الدولي القائم؛ ودعوة جميع الأطراف إلى الامتثال للقانون الدولي من أجل منع المزيد من تعقيد الحالة وتدهورها. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى مواصلة المشاورات بطريقة مسؤولة وتضييق شقة الخلاف وتعزيز توافق الآراء لتهيئة الظروف المواتية لحل المسألة.

وتشعر الصين ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في اليمن. وندعو الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية وبروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية، والتنفيذ الشامل للقرارات ذات الصلة، فضلا عن الرفع التام للحصار المفروض على غزة وفي الوقت المناسب، وتحسين الوضع الاقتصادي والإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تواجه نقصا حدا في التمويل هذا العام. ويجب على المجتمع الدولي زيادة دعمه السياسي والمالي للأونروا بغية تحسين

الوضع الإنساني للاجئين الفلسطينيين والبلدان المضيفة بطريقة فعالة. ويجب عليه أيضا تعزيز مساهمته في إعادة البناء الاقتصادي في فلسطين.

ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي للمجلس أن يعمل في ظل الظروف الراهنة جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي وأن يضطلع بدور بناء في السعي إلى إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين في وقت مبكر. ولا تزال الصين ملتزمة التزاما ثابتا بتأييد القضية العادلة للشعب الفلسطيني لأجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على بيانه. وأشكر أيضا المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته.

ترحب إستونيا بجميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي طال أمده. ونرحب بمبادرة الولايات المتحدة الرامية إلى إحياء عملية السلام التي تعرقلت منذ سنوات. ومن الضروري أن يعمل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة معا وبشكل وثيق على هذه المسألة المعقدة. وندعو إسرائيل وفلسطين إلى اتخاذ خطوات نحو استئناف المفاوضات المباشرة والهادفة لحل جميع قضايا الوضع الدائم، بما في ذلك المسائل المتصلة بالحدود ووضع القدس والأمن ومسألة اللاجئين لتحقيق السلام العادل والدائم.

وما زال موقف إستونيا من عملية السلام في الشرق الأوسط ثابتا لم يتغير. فالمفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين هي السبيل الوحيد للتوصل إلى سلام دائم مع مراعاة التطلعات المشروعة لكلا الطرفين. وما زلنا ملتزمين بحل تفاوضي يستند إلى وجود دولتين ويلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية وتطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولتهم على أساس حدود عام ١٩٦٧ مع تبادل الأراضي بينهما بصورة متكافئة، على النحو الذي يتفق عليه الطرفان، ويمتثل للقرارات ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

وإذ ندرك وجود حساسيات تتعلق بعدة مسائل لم تحل بعد، فإننا نحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي إجراءات انفرادية من شأنها أن تزيد من تصاعد التوترات وتقلل من صلاحية حل الدولتين. ويساورنا القلق إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة في انتهاك للقانون الدولي. ويتعارض ضم أي جزء من الضفة الغربية مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن الضروري أن تمتنع جميع الأطراف عن أفعال العنف والإرهاب والتحريض. وستكون لتصعيد العنف آثار سلبية على جميع الأطراف ويقوض أكثر احتمالات التوصل إلى حل للنزاع. ونكرر أيضا التزامنا بأمن إسرائيل.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بمشاطرة الآخرين التوجه بالشكر إلى الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على ملاحظاته الاستهلالية، فضلا عن المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته. وأرحب أيضا بالرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، والسفير داني دانون، الممثل الدائم لإسرائيل، والأمين العام لجامعة الدول العربية، في القاعة هذا الصباح.

ويتمثل الهدف الأخلاقي للأمم المتحدة في كفالة الحرية لجميع الأمم والشعوب ولجميع الدول كبيرها وصغيرها. ولم يأخذ أسلافنا بذلك التعهد الأساسي باحترام الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لجميع الدول إلا على محمل الجد. فقد أدركوا جيدا أن العواقب المترتبة عن عدم توفر الضمانات المتبادلة للسيادة لن تكون سوى الفوضى والمعاناة الإنسانية الهائلة. وبالنسبة لدولة صغيرة كدولتنا التي تعتمد اعتمادا كبيرا على منظومة قوية من القانون الدولي لضمان وجودها السلمي، فإن

مما يبعث لدينا الشعور بخيبة الأمل على وجه الخصوص أن نشهد التفكك البطيء لتلك القواعد المتفق عليها دوليا. ويقينا فإن أحد الإسهامات الأساسية التي تقدمها الدول الصغيرة مثل دولتنا هو الدعوة الدؤوبة للمبادئ الخالدة المكرسة في القانون الدولي. ونرى أن من واجبنا الأساسي ليس مجرد الإعراب عن تلك المبادئ فحسب بل أيضا كفالة تطبيقها بصورة متسقة والامتثال لها من قبل المجتمع الدولي بوصفها حقائق عالمية وليست أدوات انتقائية غير متكافئة ولا يمكن التنبؤ بها.

ويساور سانت فنسنت وجزر غرينادين القلق العميق إزاء أي مساع للانحراف عن المعايير الراسخة التي تحكم المساعي الهشة إلى تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين. وندعو في ذلك الصدد إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة الداعية إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية بما فيها الأنشطة المتعلقة بالقدس، ونؤكد أن هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة. ونود التشديد على بطلان أي تدابير ترمي إلى تغيير الطابع القانوني والجغرافي والديمغرافي للقدس والأرض الفلسطينية المحتلة برمتها وأنها لاغية وليست لها أي شرعية قانونية على الإطلاق.

وإذ نشيد بالجهود الجارية التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لتنشيط عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، فلا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين ملتزمة بتأييد المجتمع الدولي المبدئي والطويل الأمد لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها تقرير المصير، وكذلك حل الدولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ولا تزال تلك الرؤية تجسد إرادة المجتمع الدولي وينبغي أن تكون نقطة انطلاقنا. ولن يتسنى لنا حل النزاع بمجرد نقل الأهداف المتفق عليها دوليا إلى ساحة غير متكافئة على نحو متزايد. ولذلك نؤيد الدعوات إلى استئناف المفاوضات في إطار تلك المعايير المتفق عليها دوليا.

وإذ تكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين دعوة الأمين العام، فهي ترى أيضا أنه يجب علينا ألا نغلق أبواب الحوار مطلقا. ولن يتسنى إجراء أي حوار حقيقي – وبالتالي التوصل إلى أي حل حقيقي – بدون جلوس جميع الأطراف إلى الطاولة. بيد أن هناك حاجة إلى وسطاء مقبولين لدى كل من إسرائيل وفلسطين. ولا يمكننا ادعاء تحقيق أي انتصارات سهلة في ظل استمرار الكفاح من أجل تحقيق السلام المستدام. ولا يمكن التصدي للنزاعات التي لم تحل إلا بتحقيق الإنصاف والوئام. وعلمنا التاريخ أيضا أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا بالمساعي الجادة إلى المصالحة. وفي الواقع، لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون التكاتف، ولا تكاتف من دون تحقيق العدالة للجميع.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أرحب ترحيبا حارا بفخامة السيد محمود عباس، رئيس الدولة الفلسطينية، وأشكره على بيانه. كما نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على ملاحظاته، ونشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد ملادينوف، على إحاطته.

لا يزال السعي إلى إيجاد حل شامل ودائم للقضية الفلسطينية يحظى باهتمام وانشغال الأطراف ذات الصلة وبلدان الشرق الأوسط والمجتمع الدولي. وتنضم فييت نام إلى المجتمع الدولي في إعادة تأكيد دعمنا القوي للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بحل الدولتين ونؤيده بقوة، بما في ذلك إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، داخل الحدود المكرسة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في تعايش سلمي وأمن واعتراف متبادل.

لا يزال السلام والتسوية النهائية بعيدي المنال بعد مضي عقود من الزمن. ونشاطر أعضاء مجلس الأمن الآخرين شواغلهم العميقة فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية المستمرة التي تقوم بها إسرائيل والدعوة الأخيرة إلى ضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة. ولذلك ندعو الطرف المعني ونؤيده في السعي للتوصل

إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة، من خلال الحوار والمفاوضات، على أساس احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بموافقة الطرفين المعنيين. إننا مقتنعون بأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق سلام من هذا القبيل إلا بممارسة ضبط النفس، وتجنب الأعمال التي قد تزيد من تعقيد الحالة والحفاظ على الحوار المباشر. ويحدونا أمل صادق في أن يدخل الطرفان في مناقشات بحسن نية وبطريقة بناءة.

ولهذا الغرض، ترحب فييت نام بجميع المبادرات والجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، استنادا إلى القانون الدولي والاتفاقات الثنائية. ونحن على استعداد لتقديم مساهمة إيجابية في تعزيز الحوار والمفاوضات، داخل الأمم المتحدة وخارجها، بغية التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يكفل الحقوق والمصالح المشروعة للفلسطينيين والطرف الآخر المعني.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أودّ أن أرحب ترحيبا خاصا جدا بفخامة الرئيس عباس. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والمنسق الخاص ملادينوف والسفير دانون على ملاحظاتهم وبياناتهم. وأود أيضا أن أرحّب ترحيبا خاصا بالأمين العام لجامعة الدول العربية، سعادة السيد أحمد أبو الغيط.

لا تزال ألمانيا ملتزمة التزاما راسخا بتحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض، على أساس خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع مبادلات متكافئة للأراضي على نحو ما يتفق الطرفان، ومع كون القدس عاصمة مستقبلية لكلا الدولتين، ومع وجود دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة جغرافيا وذات السيادة والقابلة للحياة، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل.

وما زلنا نعتقد أن حل الدولتين هو الحل الوحيد القابل للتطبيق للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني والذي يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية، ويلبي طموحات الفلسطينيين في الدولة والسيادة، وينهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، ويحل كل قضايا الوضع الدائم ويضمن المساواة في الحقوق للجميع.

تؤدي الإجراءات الانفرادية وخلق الحقائق على أرض الواقع من أجل فرض نتيجة معينة إلى إحداث نتائج عكسية ولن تجلب حلا عادلا ودائما أو تؤدي إلى سلام وأمن مستدامين. وللتوصل إلى حل عادل ودائم، يجب حل قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك المسائل المتصلة بالحدود ووضع القدس والأمن ووضع اللاجئين، عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ولذلك ندعو جميع أطراف النزاع، وجميع المعنيين الدوليين، إلى الامتناع عن اتخاذ أية تدابير تهدد بتقويض إمكانية تحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض على أساس القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

لقد أحطنا علما بالمقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وقررنا أنها تحيد عن المعايير المتفق عليها دوليا، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الوضع النهائي، ما يتعلق بوضع القدس والحدود المستقبلية والمستوطنات الإسرائيلية. لقد توقفت عملية السلام في الشرق الأوسط لفترة أطول مما ينبغي، ويشكل غياب مفاوضات مباشرة من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع مصدر إحباط، وذلك بالدرجة الأولى لدى الناس في إسرائيل والفلسطينيين الذين هم في حاجة ماسة إلى السلام ويرغبون فيه. ولذلك نرحّب بالأفكار الجديدة وبأي جهود تهدف إلى إحياء العملية السياسية، ونؤكد من جديد إيماننا بأن أي اقتراح قابل للتطبيق لإجراء مفاوضات مباشرة لا بدّ أن يكون مقبولا لدى الطرفين. تمثّل قرارات المجلس السابقة القانون الدولي فضلا عن معايير المفاوضات التي سبق للطرفين أن قبلاها في المفاوضات.

ويتضمن أحدث المقترحات التي طرحتها الولايات المتحدة أحكاما تفصيلية للمفاوضات المقبلة تستحق تحليلا ومناقشة مستفيضين، لأنها تثير عددا من المسائل ذات الصلة التي تحمل أهمية كبيرة لكلا الطرفين. ولذلك نعتقد أن إنشاء أو إحياء صيغة متعددة الأطراف سيمكننا من الاستفاضة في نقاش أحدث المقترحات وغيرها مما يعرض عليها. يمكن أن تكون تلك المناقشات مفيدة في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تهيئة بيئة تفضي إلى استئناف مفاوضات مجدية وحقيقية بين الطرفين لحل جميع قضايا الوضع الدائم وتحقيق التوصل إلى حل للنزاع يكون عادلا وقابلا للبقاء ويأتي عن طريق التفاوض.

ونرحب بالمقترحات في هذا الصدد وقد أحطنا علما بأفكار الرئيس عباس في هذا السياق. لقد لاحظنا أن المجتمع الدولي أعرب عن استعداده لدعم الطرفين في العودة إلى المفاوضات المباشرة. ولذلك فإن الطرفين مدعوان إلى تقديم اقتراحات بشأن الصيغ المتعددة الأطراف للمضي قدما في المناقشات بشأن المقترحات المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك المقترحات الأخيرة التي قدمتها الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، ندعو كلا الجانبين، فضلا عن الجهات الفاعلة ذات الصلة في المنطقة، إلى إظهار الالتزام بإيجاد حل للنزاع عن طريق التفاوض من خلال تدابير بناء الثقة.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي واستمرار أنشطة الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ هو من بين العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونؤكد مجددا موقفنا ومؤداه أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي. وهي تقوض احتمالات إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين من خلال التفاوض. ونلاحظ أن الاقتراح الأخير الذي قدمته الولايات المتحدة يتضمن وقفا مؤقتا فوريا لتوسيع المستوطنات القائمة. سيكون التقيد بهذا الاقتراح خطوة هامة لبناء الثقة في الجهود المتجددة الرامية إلى إجراء مفاوضات وسيتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء التصريحات المتكررة للمسؤولين الإسرائيليين التي توحي بوجود نية لضم غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية المحتلة أو الجهر بذلك. يشكل ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، انتهاكا للقانون الدولي، ويقوض جدوى حل الدولتين، ويعترض طريق آفاق السلام العادل والشامل والدائم. لن يُعترف بالخطوات المتخذة نحو الضم، إذا ما نُفذت، وستكون لها عواقب سلبية خطيرة في جميع أنحاء المنطقة. ولذلك، فإننا ننصح الحكومة الإسرائيلية بقوة بعدم اتخاذ أي خطوات في ذلك الاتجاه. لأنها إذا قامت بذلك، فإن خطوات كهذه ستقوض بشدة أي مبادرة جديدة للمفاوضات بين الطرفين، بما في ذلك الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة مؤخرا.

ونؤكد من جديد أن ألمانيا ستواصل التمييز بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ولن نعترف بأي تغييرات في خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، بخلاف تلك التي اتفق عليها الطرفان عن طريق المفاوضات.

وتشجعنا دعوة الرئيس عباس إلى إجراء انتخابات. ونعتقد أنه يجب إجراء انتخابات حرة ونزيهة دون تأخير لا مبرر له. ومن شأن هذه الانتخابات أن تشكل خطوة هامة نحو شرعية الحكم الذاتي الفلسطيني ونحو بناء الثقة في عملية السلام.

ويساورنا القلق لأن الانقسام المتزايد بين المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة وأولئك الذين يعيشون في الضفة الغربية والقدس الشرقية يقوض آفاق مفاوضات السلام. ولذلك، ندعو القيادة الفلسطينية إلى مضاعفة الجهود لتمهيد الطريق نحو المصالحة ونقدر الجهود التي تبذلها مصر في ذلك الصدد.

سيشكل التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خطوة هامة نحو بناء الثقة في الجهود الأخيرة الرامية إلى النهوض بالسلام في الشرق الأوسط. وكما ذكرنا من قبل، يشمل ذلك بذل جهود موضوعية وذات مصداقية لمنع أعمال الإرهاب والعنف ضد المدنيين والتحريض والأعمال الاستفزازية والخطب المؤججة للمشاعر. ويجب على حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل. فلا يوجد مبرر لإطلاق الصواريخ على إسرائيل أو أي شكل آخر من أشكال الإرهاب الذي تدينه ألمانيا بقوة.

ونظل ثابتين في التزامنا بأمن إسرائيل ونؤكد على حقها في الدفاع عن النفس والرد بشكل مناسب ومتناسب على الهجمات التي تُشن على أراضيها. ولن نصمت كلما تم التشكيك في أمن إسرائيل أو حقها في الوجود أو المساس بهما. ومع ذلك، يجب إجراء تحقيقات شاملة في الحوادث التي يُستهدف فيها المدنيون الأبرياء دون تمييز ويتعرضون للعنف، كما يجب ضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن جنوب أفريقيا ممتنة لبلجيكا على عقد جلسة اليوم. ونرحب على وجه الخصوص بحضور رئيس دولة فلسطين، فخامة الرئيس محمود عباس، في مجلس الأمن ونشكره على بيانه الهام الذي أعرب فيه عن التطلعات الحقيقية لشعب فلسطين المحتلة ونقل صوته. ذلك الشعب الذي يعيش تحت الاحتلال في بيئة غير متناظرة ويكافح على مدى عقود من أجل حقه في تقرير المصير وفي الاعتراف بحقوقه الإنسانية الأساسية. كما نود أن نشكر الأمين العام ومنسقه الخاص للشرق الأوسط على تقديم إحاطتين مهمتين في هذا الصباح.

عقد مجلس الأمن جلسته الأولى بشأن قضية فلسطين في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ (انظر S/PV.222). وخلال أكثر من ٧٢ عاما منذ ذلك الحين، لم نحرز تقدما للأسف في حل هذه المسألة، حيث جرى تجاهل آراء وتطلعات الشعب الفلسطيني باستمرار. وفي ذلك السياق، سعى الشعب الفلسطيني مرة أخرى إلى الحضور إلى المجلس لعرض قضيته القانونية والسياسية الموضوعية. ونحن نتحمل بالمسؤولية، بوصفنا الجهاز المكلف بصون السلم والأمن الدوليين، عن تولي هذه المهمة ومساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

وتلاحظ جنوب أفريقيا التطورات الأخيرة التي جددت التركيز على هذا النزاع المستمر منذ عقود والاهتمام به. وللأسف، فإن المبادرة والاقتراح اللذين طُرحا مؤخرا لا يأخذان في الاعتبار الآراء والتطلعات الموضوعية للشعب الفلسطيني. فلا يمكن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين إلا من خلال مبادرات توضع بمشاركة جميع الأطراف، ولا سيما الفلسطينيين. ويمثل إجراء حوار حقيقي ومفتوح وشامل للجميع، يكفل مشاركة الطرفين في المفاوضات، السبيل الوحيد لحل هذا المأزق الحالي. ولا يمكن فرض السلام. ولا يمكن إلا أن يقوم على حل عادل ومقبول من الطرفين.

ومن المسلم به عالميا، في مجلس الأمن وفي محافل دولية أخرى، أن السبيل الوحيد لإحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو عن طريق المفاوضات المباشرة بينهما. ويجب على مجلس الأمن أن يساعد على تهيئة بيئة تسمح لإسرائيل وفلسطين بالعمل معا، على قدم المساواة، لاستئناف عملية السلام.

ويجب أن تتوافق مبادرات السلام الرامية إلى حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني مع المرجعيات والمعايير المتفق عليها دوليا، بما في ذلك مبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية ومبادرات المجموعة الرباعية وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة – القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، من بين قرارات أخرى. وتقوض الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، التي يعتبرها البعض واقعا

سياسيا أو نفعية سياسية، سيادة القانون العادل والنظام العالمي المتعدد الأطراف، الذي تطور على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية.

إن موقف جنوب أفريقيا من قضية فلسطين واضح جدا. فما فتئنا ندعو إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض ونواصل دعم الجهود الدولية الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء، تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، داخل حدود معترف بها دوليا، على أساس الحدود التي كانت قائمة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تمشيا مع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي وغير ذلك من المعايير المتفق عليها دوليا. ويتماشى ذلك أيضا مع المشاعر المعرب عنها خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي اختُتم للتو في أديس أبابا، حيث أكد قادة الاتحاد الأفريقي من جديد تضامن القارة الأفريقية مع شعب فلسطين دعما لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وتتمسك جنوب أفريقيا بموقفها القائم على المبادئ القائل بأن أي خطة سلام يجب ألا تسمح بأن تتحول الدولة الفلسطينية إلى كيان لا يتمتع بالسيادة ووحدة الأراضي والقدرة الاقتصادية على البقاء. ومن شأن القيام بذلك أن يفاقم بشدة فشل جهود صنع السلام السابقة وأن يعجل بزوال حل الدولتين وأن يلحق أضرارا جسيمة بقضية السلام الدائم للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

ولذلك، فإن أي حل يجب أن يقوم على إيجاد تسوية عادلة بقوانين عادلة. ويجب أن يركز على الحقوق وأن ييسر المساواة والإنصاف لجميع الذين لهم الحق في العيش في أراضي إسرائيل وفلسطين. ويشمل ذلك المساواة في السيادة بين الدولتين. وبالتالي، فإن جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية ومركز القدس وحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم، يجب تسويتها وفقا للقانون الدولي.

في الختام، فإن يوم ١١ شباط/فبراير هو يوم تاريخي في تاريخ جنوب أفريقيا، بل وفي تاريخ الشعوب المضطهدة في جميع أنحاء العالم، لأنه في هذا اليوم، قبل ٣٠ عاما، أُطلق سراح نيلسون مانديلا من السجن بعد أن قضى ٢٧ عاما في الأسر. وقد برهن الإفراج عنه وانتخابه في نهاية المطاف لأعلى منصب كرئيس لجنوب أفريقيا متحدة وديمقراطية على أن ما بدا في نظر البعض نزاعا مستعصيا كان في الواقع قابلا للحل. ونرجو أن يكون ذلك درسا لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بكم، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن فيما تتولى بلجيكا الرئاسة. وأضم صوتي إلى الآخرين في الترحيب بالرئيس عباس والأمين العام لجامعة الدول العربية. كما أشكر الأمين العام غوتيريش والسيد ملادينوف على ملاحظاتهما.

كما سمعنا اليوم، فإن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني قد أضر أيما ضرر بمنطقة بأكملها وحصد عددا لا يُحصى من الأرواح. وحتى يومنا هذا، تداعياته محسوسة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وحول العالم. إنه قديم قدم مجلس الأمن واستمر لفترة طويلة.

إن موقف المملكة المتحدة الثابت من عملية السلام في الشرق الأوسط واضح ولم يتغير. ونؤيد التوصل إلى تسوية تفاوضية تؤدي إلى تحقيق إسرائيل آمنة ومأمونة، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تبادل الأراضي المتفق عليه، والقدس عاصمة مشتركة لكلتا الدولتين، والتوصل إلى تسوية عادلة ونزيهة ومتفق عليها وواقعية لمشكلة اللاجئين. إن التزام المملكة المتحدة بقرارات المجلس لا يتزعزع، ونؤيد ما قاله ممثل ألمانيا بشأن أمن إسرائيل.

وينبغي أن نعترف بأن التقدم نحو السلام الحقيقي قد توقف. وينطوي غياب الحوار على خطر حدوث فراغ سياسي

طويل الأمد لن يؤدي إلا إلى تغذية عدم الاستقرار والتطرف. والإسرائيليون والفلسطينيون يستحقون أفضل من ذلك. إنهم يستحقون تسوية دائمة توفر للجميع الكرامة والأمن. ويستحق الفلسطينيون تقرير المصير والتحرر من الاحتلال. ويستحق الإسرائيليون أن يعيشوا بدون إطلاق صواريخ إرهابية عليهم، في مستقبل يتسم بالتعاون المثمر مع جيرانهم في المنطقة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إيجاد طريق للعودة إلى المفاوضات وتأمين تسوية مقبولة لجميع الأطراف. ولا يوجد طريق آخر للسلام.

لقد مر أكثر من عقد على آخر مفاوضات مباشرة، كما سمعنا اليوم. وأصبح حل القضية أكثر صعوبة، وتوسعت المستوطنات غير القانونية، وتعمقت حدة الخلاف بين الفصائل الفلسطينية. وإذا حاولنا مرة أخرى فقط في غضون نصف عقد آخر، فستكون التسوية أكثر صعوبة. لقد قدم زملاؤنا الأمريكيون مقترحات لكسر الجمود تمثل رغبة حقيقية في حل النزاع. ولا تعتقد المملكة المتحدة أن المقترحات هي نهاية الطريق، لكننا نأمل أن تؤدي إلى خطوة أولى. ويدين القادة الإسرائيليون والفلسطينيون لشعبهم بإعطائهم الاعتبار الواجب.

واسمحوا لي أن أنقل تحيات رئيس الوزراء إلى الرئيس عباس. فلطالما دافع الرئيس عباس عن السلام والحوار. ولم ننس ذلك. وكلنا هنا اليوم ندرك أن المقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة توحي بأنها مختلفة تمام الاختلاف عما جرت مناقشته من قبل. وستكون هناك حاجة إلى المزيد من الوقت لاستيعابها، وينبغي أن يسعى أعضاء المجلس لمنحها الوقت. لقد أعرب الرئيس عباس عن قلقه الشديد إزاء المقترحات، ومن حقه بالتأكيد أن يفعل ذلك. وعلى القادة الإسرائيليين والفلسطينيين تحديد ما إذا كانت الخطة تلبي احتياجات وتطلعات أولئك الذين يمثلونهم. ومع ذلك، عندما يكون هناك خلاف أو حتى غضب، فإن الطريق الوحيد للحل هو الحوار. ومع طرح مقترحات الولايات المتحدة الآن، تتطلع المملكة المتحدة إلى القيادة الفلسطينية لتقديم رؤيتها الخاصة للتسوية، وإيجاد طريقة لإعادة الانخراط في العملية التفاوضية حتى يمكن النظر في شواغلها ومناقشتها.

واسمحوا لي أن أكون واضحة: إن العمل الأحادي الجانب من جانب أي طرف غير مقبول. وقد عبّرت حكومة المملكة المتحدة، بما في ذلك وزير خارجيتنا، في آخر بيان له في ٣١ كانون الثاني/يناير، عن قلقنا الشديد جراء التقارير التي تشير إلى احتمال قيام إسرائيل بضم أجزاء من الضفة الغربية. لقد قلت في المجلس من قبل، وأكرر، أن مثل هذه التحركات الأحادية الجانب ستكون مخالفة للقانون الدولي وتضر بالجهود المتجددة لاستئناف مفاوضات السلام. ونأمل أن يعود الرئيس عباس إلى المفاوضات، لكن إذا لم يستطع ذلك، فلن يبرر ذلك الضم. ولا يمكن المضي قدماً بأي تغييرات على الوضع الراهن بدون اتفاق يتم التفاوض عليه بين الطرفين.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتكرار رأي رئيس الوزراء ووزير الخارجية. يجب علينا الآن اتخاذ الخطوة الأولى على طريق العودة إلى المفاوضات. ولا توجد وسيلة أخرى للمضي قدما.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أولا، نشكر الأمين العام على حضوره وعلى إحاطته. كما نشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على تقريره المفصل عن الوضع الحالي في المنطقة. ونرحب بالرئيس محمود عباس، الذي نعرب عن تقدير واحترام الشعب الدومينيكي له. كما أرحب بفخامة السيد فيليب غوفان.

تدعو الجمهورية الدومينيكية، كبلد تشمل مبادئه الأساسية احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، ويعترف بالنظام القانوني الدولي الذي يضمن احترام الحقوق الأساسية في السلام والعدالة والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول، وملتزم بالتعايش السلمي والتضامن بين الدول، إلى السعي للتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل يلبي الاحتياجات المشروعة

لطرفي النزاع. وفي هذا الصدد، لا يزال موقف الجمهورية الدومينيكية، الذي يتوافق مع تلك المبادئ، هو احترام سيادة الشعوب وتقرير مصيرها، وإعلاء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لذلك، نؤكد من جديد دعمنا الكامل لحل الدولتين، على النحو المنصوص عليه في مختلف قرارات الأمم المتحدة.

ومن أجل التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، ترى الجمهورية الدومينيكية أنه من الضروري مضاعفة جهود المصالحة المبذولة، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل ضمان حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وحق إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. إننا نعي أن هذه هي الطريقة الوحيدة لإحلال السلام العادل والدائم، الذي يحل نزاعا أثر لعقود على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. ونحن مقتنعون بأنه ليس من الضروري صياغة قرارات جديدة أو العودة إلى المسارات التي تم سلوكها من قبل. وتظل الجمهورية الدومينيكية ملتزمة بالإطار المرجعي القائم على القرارات السابقة والاتفاقات الثنائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونشجع الطرفين على تعزيز الحوار الحقيقي وإعادة إطلاق المفاوضات بشأن خطة سلام تستند إلى اتفاقات تم التوصل إليها دوليا. وبوصفنا المجتمع الدولي، فإننا نفهم أن عملنا الجماعي يجب أن يهدف إلى الإسهام بطريقة نزيهة وفعالة في البحث عن حلول حقيقية. ونكرر التأكيد على الحاجة إلى زيادة بذل الجهود، ومواصلة العمل بلا كلل حتى يتم استئناف الحوار البناء القائم على الاحترام المتبادل، مما يؤدي إلى مرحلة جديدة في بناء سلام حقيقي بين إسرائيل وفلسطين.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرنا أن نرى الوزير غوفان يترأس مجلس الأمن وأن نرحب برئيس فلسطين، السيد محمود عباس. ونشكر الأمين العام للأمم المتحدة على بيانه، ونحن ممتنون للمنسق الخاص، السيد نيكولاي ملادينوف، على تقريره عن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونرحب ،بالأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط.

نحن مقتنعون تمامًا، وقد دأبنا على القول، بأن عدم وجود حل للقضية الفلسطينية يظل من بين العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط التي تغذي المشاعر المتطرفة والمتشددة وتثير السخط العام بين الفلسطينيين والعرب العاديين. وقد دعم الاتحاد الروسي ويواصل دعم التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، التي تنص على إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة الأراضي داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل. وتتوافق رؤيتنا للتسوية الفلسطينية – الإسرائيلية مع التقييمات العربية الموحدة التي وردت في الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية الذي عقد في ١ شباط/فبراير في القاهرة.

وقد أكد الاتحاد الأوروبي في بيان خاص مؤرخ ٤ شباط/فبراير التزامه الكاملبحل الدولتين. واقترحت الإدارة الأمريكية الحالية طريقة أخرى لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي طال أمده من خلال مسار لا يجسد العناصر الأساسية للإطار القانوني الدولي المعترف به عالميا لعملية السلام في الشرق الأوسط، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومبادرة السلام العربية.

وقد أعلنا مرارا أننا سنقبل خطة تسوية يقبلها الجانبان. ولكن، ما الذي يمكن عمله عندما يعتبر أحد الجانبين – الجانب الفلسطيني – الخطة غير عادلة ويرفض قبولها؟ فهذه خطة يُقترح فيها حل قضايا الوضع النهائي الرئيسية للأرض الفلسطينية، بما في ذلك المستوطنات والقدس الشرقية واللاجئون والمسائل الأمنية الأساسية، على أساس تنازلات من جانب واحد.

وكيف يمكن التوصل إلى تسوية منصفة وعادلة من جانب واحد؟ ومن المسلم به في ظل الظروف الراهنة أن هناك جانبا مشرقا واحدا هو أن الضوء يسلط حاليا على المشكلة

الفلسطينية – التي ظلت في مؤخرة جدول الأعمال على مدى سنوات عديدة، بينما ينتظر الجميع أن تعرض الولايات المتحدة أخيرا مبادرتها بشأن الشرق الأوسط، في خضم الاضطرابات في الشرق الأوسط – مرة أخرى على المسرح الدولي.

إن”صفقة القرن“ – بغض النظر عن الآراء التي قد تنشأ في ذلك الصدد – لفتت الانتباه إلى ضرورة حل القضية الفلسطينية. غير أننا مقتنعون أن ثمة حاجة إلى ضمان اتخاذ إجراءات متماسكة من جانب المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية عادلة وطويلة الأجل في الشرق الأوسط. ونحن نعتقد أن هناك حاجة، في ظل الحالة التي تكشفت، إلى تنشيط جهود مجموعة الوسطاء الدوليين الرباعية، وهي الآلية الوحيدة التي يعترف بها مجلس الأمن لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط. وروسيا، بوصفها عضوا في المجموعة الرباعية، على استعداد للدخول في تنسيق وثيق مع الشركاء العرب وإسرائيل والفلسطينيين وجميع الأطراف المعنية من أجل المساعدة على تيسير التوصل إلى حل وسط. والأمر الأكثر أهمية في ظل هذه الظروف هو توحيد الفلسطينيين من أجل دعم المصالح الوطنية المشتركة للشعب الفلسطيني.

وما فتئت روسيا تبذل الجهود لاستعادة الوحدة الفلسطينية، ونرحب بالجهود التي يبذلها زملاؤنا المصريون لتحقيق تلك الغاية. وسنظل على اتصال وثيق مع كل من الفلسطينيين والإسرائيليين، ونواصل حثهم باستمرار على اعتماد نهج بناء بغية الاتفاق على حلول متفاوض عليها لجميع المسائل المعلقة. ونلاحظ أنه على الرغم من الاختلافات في وجهات النظر، تكلم كل من الرئيس عباس وممثل إسرائيل، داني دانون، اليوم عن الحاجة إلى إجراء مفاوضات. ونود أن نرى هنا فرصة لإحراز التقدم نحو التوصل إلى تسوية عادلة في الشرق الأوسط. ونكرر اقتراحنا، في ذلك السياق، بتوفير منصة لإجراء مفاوضات مباشرة بين القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية في موسكو.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

إن الحل السلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وهو أحد أطول النزاعات في جدول أعمال مجلس الأمن، يمكن أن يكون عاملا من عوامل السلام والاستقرار في منطقة مضطربة بشكل خاص. ولذلك ترى بلجيكا أن من المهم أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده للإسهام في تحقيق سلام عادل وشامل ودائم بين إسرائيل وفلسطين.

وموقفنا لم يتغير. فما فتئت بلجيكا تشدد باستمرار، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، على أنه يجب إجراء عملية تفاوضية ذات مصداقية في إطار القانون الدولي وأن تشمل قرارات المجلس ذات الصلة. فلا يوجد بديل مستدام وواقعي يلبي التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين من أجل تحقيق سلام دائم. ولتيسير التفاوض بشأن هذا الحل، وضع المجتمع الدولي معايير منذ البداية. وأود أن أذكرها هنا.

المعيار الأول هو اتفاق بشأن الحدود بين الدولتين على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع تبادل للأراضي حسب ما يتفق عليه الطرفان. وترى بلجيكا، في ذلك الصدد، أن سياسة المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل خطرا متزايدا على حل الدولتين. ويجب أن تكون أي مبادرة ذات مصداقية لإعادة إطلاق عملية السلام مصحوبة بتدابير ترمي إلى وضع حد لتلك السياسة. وعلاوة على ذلك، فإن أي ضم من جانب واحد سيشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة أمام السلام. والبيانات الأخيرة في ذلك الصدد تبعث على قلق بالغ. ولن يعترف الاتحاد الأوروبي بأي تغييرات أدخلت على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما في ذلك فيما يتعلق بالقدس، ما لم تكن مقبولة لدى الطرفين مسبقا.

ثانيا، إن إيجاد حل عادل ومنصف وواقعي لمسألة اللاجئين شرط مسبق. وتواصل بلجيكا، في ذلك السياق، دعم العمل

الذي لا غنى عنه الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على الأرض، وتدعو جميع شركائها إلى أن يفعلوا الشيء نفسه.

ثالثا، فيما يتعلق بالقدس، يجب أن نجد من خلال المفاوضات طريقة لتسوية وضع القدس كعاصمة مستقبلية للدولتين، يكون منصفا بشكل خاص لتطلعات جميع سكانها.

رابعا، يجب أن تكون هناك أحكام في مجال الأمن تحترم السيادة الفلسطينية وتبين أن الاحتلال قد انتهى وتضمن الأمن الإسرائيلي وتمنع عودة الإرهاب وتتصدى بفعالية للتهديدات التي ظهرت في المنطقة وللمحاولات غير المقبولة لأولئك الذين يحاولون التشكيك في وجود إسرائيل ذاته.

فالحل الدائم يتطلب دولة إسرائيلية ذات شرعية تعترف بها جميع الدول ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وذات سيادة وقابلة للحياة، حتى تتمكن الدولتان من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل.

إن تلك المعايير تعالج مسائل بالغة الحساسية. وأي إسهام في استئناف المفاوضات أمر محمود، غير أن التشكيك من جانب واحد في تلك المعايير يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات العالية بالفعل على الأرض. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى إبداء أكبر قدر من ضبط النفس واحترام القانون الدولي.

لقد أعادت الرؤية الأمريكية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني إلى صدارة جدول الأعمال الدولي والدبلوماسي، وهي تؤكد على أهمية أن يعبأ المجتمع الدولي مرة أخرى من أجل تهيئة بيئة مواتية للمفاوضات بحسن نية بين الطرفين.

ويجب حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على وجه السرعة في سياق حوار بين الطرفين، بدعم من النظام المتعدد الأطراف الذي أنشأه المجتمع الدولي في عام ١٩٤٥ كإطار للعلاقات بين أعضائه، والذي تعتقد بلجيكا أن عليها مسؤولية أساسية في إطاره.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للسيد أبو الغيط.

السيد أبو الغيط: أتحدث إليكم اليوم، السيد الرئيس، ممثلا لجامعة الدول العربية بعد أن اجتمع مجلسها الوزاري واتخذ قرارا جماعيا، في الأول من شباط/فبراير، برفض خطة السلام المقترحة بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٨ كانون الثاني/يناير الماضي، وهو الرفض الذي لم يأت من فراغ أو بغير تفسير. هناك معطيات معروفة ومستقرة في معادلة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي مقدمتها الخلل الكبير في توازن القوى على الأرض بين طرف واقع تحت الاحتلال والآخر القائم به، معادلة معروفة وتتكرس منذ عدة عقود، ولكنها ليست...

هناك معطيات معروفة ومستقرة في معادلة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي مقدمتها الخلل الكبير في توازن القوى على الأرض بين طرف واقع تحت الاحتلال والآخر القائم به، معادلة معروفة وتتكرس منذ عدة عقود، ولكنها ليست كل الصورة. فالشرعية الدولية تقف إلى جوار الفلسطينيين، والقانون الدولي كما يعبر عنه ويجسده هذا المجلس والأمم المتحدة عموما هو السند الأول والأساسي للطرف الفلسطيني في هذا النزاع الطويل حتى قبل دعم إخوتهم العرب.

ولم يعد لدى الفلسطينيين من طريق للنضال سوى الصمود على أرضهم أولا، ثم مناشدة حِس العدالة والإنصاف لديكم. فالمفاوضات المباشرة التي كان يُفترض أن ترسم خريطة طريق للوصول إلى الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، منذ أكثر من خمسين عاما، لم تُفض إلى شيء مع الأسف. لقد سبق طرح الخطة إجراءاتٌ استباقية عديدة من جانب الولايات المتحدة، كما سمعنا من الرئيس عباس، وكلها من شأنها أن تؤثر تأثيرا مباشرا على مصير القضايا التي اتُفق في أوسلو على أنها ستكون محل

تفاوض مثل القدس واللاجئين؛ إجراءات بات من الواضح أن الهدف منها هو حسم تلك القضايا لصالح الطرف الإسرائيلي

قبل الجلوس على أي مائدة تفاوض. ثم جاء الطرح وكأنه خلاصة التفاوض بين الوسيط وإسرائيل. لم يستشر الفلسطينيون، كما سمعنا، بل لم يتم حتى إعلامهم بفحوى هذه الخطة التي تتعلق بمصيرهم. واليوم يُطلب منهم إما الموافقة أو الإذعان، وإما مواجهة وضع في المستقبل القريب يتم خلاله تطبيق مفردات هذه الخطة عليهم من جانب واحد. وكأن الخطة قد صيغت، بصورتها هذه، لكي تُرفض فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، ثم يتم فرضها من جانب واحد ونصبح أمام نسخة جديدة من خطط الانسحاب الأحادي التي طالما روّج لها اليمين الإسرائيلي، ولكن تحت مسمى الحل الدائم. وكل هذا يجافي أساس الوساطة المحايدة.

ومن ناحية المبدأ، فإننا نرحب باهتمام الإدارة الأمريكية للوصول إلى تسوية سياسية لهذا النزاع. وهو اهتمام أثنينا عليه في حينه، بل وما زلنا، ولكننا مع الأسف وجدنا أن الخطة المطروحة تخالف المبادئ التي طالما نادت بها الولايات المتحدة نفسها كأساس للحل الدائم منذ دخولها على خط التسوية السياسية للنزاع العربي – الإسرائيلي منذ ٤٠ عاما، وفي مقدمة تلك المبادئ، المبدأ الذي وضعته الولايات المتحدة ذاتها وأعني به مبدأ الأرض مقابل السلام – أي إنهاء الاحتلال وتوابعه مقابل الأمن والاعتراف وبدء علاقات سلام طبيعية.

لذلك، فالخطة تطرح محددات أمريكية جديدة خلاصتها منح الأرض والمستوطنات والقدس والأمن لإسرائيل ثم التطبيع والسلام أيضا لإسرائيل. أما للفلسطينيين، فقطع أراضٍ مجزأة مقطعةٍ أوصالها، بلا سيادة ولا قدس ولا حل مقبول ٍلمشكلة اللاجئين. باختصار، هو شيء لا يرقي حتى لمرتبة الحكم الذاتي الكامل، ولا أقول دولة مستقل بطبيعة الحال. إن الخطة لا تعرض حل الدولتين، وإن أطلقت عليه هذا الاسم، بل تعرض ما دون ذلك. وعمليا، هو طرح يفضي إلى وضع أقرب إلى دولة واحدة تضم فئتين من البشر: فئة كاملي المواطنة وفئة أخرى بلا حقوق. وهذا الوضع له اسم مشين نعرفه جميعا ولطالما تردد هنا في أرجاء هذه القاعة مصحوبا بكل نعوت الاستنكار والاستهجان. فهل يقبل المجتمع الدولي بفصل عنصري جديد في الشرق الأوسط؟ وفي الأرض المقدسة؟

إن المواقف العربية والفلسطينية ليست رفضاً لمجرد الرفض أو حباً في إضاعة الفرص كما يحلو للبعض أن يردد، وكأننا نهوى العيش في صراع وأزمات أبدية. بل إننا نحن العرب لدينا مشروع للسلام – مشروع سلام يقوم على أساس مبادرة السلام العربية التي أطلقت منذ عام ٢٠٠٢. لقد حملت هذه المبادرة وعدا قاطعا وواضحا ومبسطا لإسرائيل منذ ذلك التاريخ بالتطبيع مع ٢٢ دولة عربية إن هي قامت بإنهاء الاحتلال وأتاحت للدولة الفلسطينية أن ترى النور على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية مع حل متفق عليه لقضايا اللاجئين. تلك هي مبادئ الحل كما يراها العرب. ولا تطرح مبادرتنا تفاصيل الحل لأنها لا تسعى لفرض التفاصيل، بل إلى مساعدة الطرفين للوصول إلى إلى هذا الحل عبر التفاوض – أكرر عبر التفاوض – بين الجانبين المعنيين.

أما الخطة الأمريكية، فقد قوّضت مغزى التفاوض برمته. ولم يكن مطلوبا من الوسيط أن يخوض في تحديد صورة الحل النهائي بتفاصيله على هذا النحو المطروح إلا بطلب من الطرفين معا، وكثمرة لمفاوضاتهما المباشرة.

لقد عملت لعقود في أروقة صنع السلام في الشرق الأوسط، وخرجت منها بدرس رئيسي مهم ألا وهو أنه لا يمكن أن يستقر سلام بين طرفين أو يدوم إن لم يكن قائما على العدل. لا يمكن أن يستقر سلام في الشرق الأوسط إن هو جاء في صورة إقرار طرف بالهزيمة ومن ثم إجباره على الاستسلام. وإلا فإن ذلك سيمثل وصفة لاستمرار النزاع للأسف. وأقول

هنا إن محو التطلعات القومية للشعب الفلسطيني إلى الحرية والاستقلال ومحاولة شطب روايته الوطنية من الوجود وحمله على الإذعان إلى تسوية مُجحفة هو خطيئة دولية كبرى أن سمح لها المجتمع الدولي أن تحدث.

ربما يقود توازن القوى القائم اليوم إلى خروج أفكار كهذه، لكن المؤكد أن مثل هذه الأفكار لا تؤسس لا لأمن حقيقي ولا لسلام مستدام ولا لتسوية تاريخية لنزاع مستمر منذ عقود. ما نطالب المجتمع الدولي به اليوم هو الحفاظ على مصداقيته والتمسك بالمبادئ التي سبق أن أقرها ودعا إليها الطرفين وصارت محددات مستقرة للتسوية. هذه المبادئ آمن بها أغلب الفلسطينيين، وناضلوا تحت سقفها عبر العقود الثلاثة الماضية منذ توقيع أوسلو. والتفريط فيها يضع مصداقية المجتمع الدولي في مقتل ويضعف موقف الفلسطينيين الذين راهنوا على طريق السلام العادل والتسوية السياسية.

وأخيرا، دُهِشتُ، دُهِشتُ أن نستمع كما حدث منذ قليل إلى دعوة واضحة لإقصاء الرئيس الفلسطيني أبو مازن ونعته بأنه ليس شريكا في صنع السلام. مثل هذا الحديث يكرس نوايا غير حميدة أو طيبة تجاه الرئيس الفلسطيني، وهو أمر يدعو فعلا إلى القلق. ثم أن هذا المنهج في التفكير يوضح بجلاء أن هناك مشكلة شخصَنَة، لأنني مؤمن تمام الإيمان بأن ما لن يوقّع عليه الرئيس أبو مازن لن يوقع عليه فلسطيني آخر. هذه طموحات وحقوق شعب وليست مشكلة زعامة. لقد استمعت منذ ما يقرب من ١٥ عاما ماضية إلى حديث مماثل عن رئيس فلسطيني آخر، وكلاهما لم يقبل الفرض أو الاستسلام.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.